

دراسة

MIDDLE EAST



الكاتب:
د. مروة وحيد

حزيران/يونيو 2021
med-dimensions.org

مستقبل الشرق الأوسط التحوُّلات
الراهنة والمحمّلة (رؤية استشرافية)

المحتويات

3	المقدمة
5	المحور الأول: أهم التحوّلات أو التفاعلات الرئيسية في المنطقة
5	أولاً: صراع القوى الإقليمية في المنطقة: صراع النفوذ
12	ثانياً: تنافس القوى الكبرى في المنطقة: الحرب الباردة الجديدة
18	ثالثاً: تهديدات الأمن البحري وأمن الطاقة
24	رابعاً: استمرار بُؤر الصراعات المسلحة العربية
26	خامساً: انعكاسات فيروس "كورونا" على المنطقة
30	المحور الثاني: رؤية استشرافية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط
31	الملف الأول: مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي، وأشكال التحالفات الجديدة المتوقعة
36	الملف الثاني: مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء أزمات المنطقة
39	الملف الثالث: مستقبل القوى الإقليمية المختلفة في المنطقة: تقدّم وتراجع
43	المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة للمنطقة
44	السيناريو الأول: تزايد رفعة عدم الاستقرار
45	السيناريو الثاني: ضبط إيقاع أزمات المنطقة
47	السيناريو الثالث: الانزلاق نحو الفوضى (مُستبعد لكنه مُحتمل)
48	الخاتمة

المقدمة

شهد النظام الدولي على مدار العقود الماضية العديد من التحولات والتطورات خلفت وراءها الكثير من الانعكاسات الجيوسياسية على المجتمع الدولي بشكل عام وعلى خارطة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وهو ما تؤكدته جملة من الأحداث التي أخذ أغلبها شكل اضطرابات وفوضى وتعددت أشكال الصراع ومسارات السلطة وطموحات النفوذ والهيمنة، ما يشير بدوره إلى ملامح النظام العالمي القائم على التشكل منذ مطلع هذا القرن من مجموعة من التوجهات العالمية الكبرى، التي يبدو أنها ستتحكم بلامح العلاقات والسياسات الدولية بين مختلف دول العالم بوجه عام، وبين دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القادمة على وجه التحديد.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية، على مستويين أساسيين، حيث ارتبط المستوى الأول بالتحولات المهمة التي من شأنها إدخال عدد من المفاهيم أو النظريات الجديدة على مستوى التحليل، أو بروز عدد من الفواعل أو الظواهر السياسية الجديدة على مستوى الممارسة، وعلى الرغم من إستراتيجية وأهمية تلك التحولات، إلا أن تأثيراتها وانعكاساتها على البنية الهيكلية للنظام الدولي تكاد تكون محدودة، وأبرز مثال على تلك التحولات في وقتنا الحاضر ما شهدته المنطقة العربية من ثورات الربيع العربي في عام 2011، وعلى الرغم من كونها أفرزت مجموعة من المفاهيم والاقترابات التحليلية الجديدة، وكذلك مجموعة من الفواعل الدولية، سواء ما فوق الدولة أو ما دون الدولة، إلا أنها لم يترتب عليها تغييرٌ جذريٌّ في بنية النظام الدولي بشكل عام.

أما المستوى الثاني، فهو المتعلق بالتحولات الجذرية، وهو ما يعني تغييراً هيكلياً في بنية النظام الدولي، وتحوله بين الثنائية والأحادية القطبية وتعددية الأقطاب، ويرتبط هذا المستوى في كثير من تجاربه التاريخية، بالحروب الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، كالحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) أو الحرب الباردة وصولاً لانتهاء الاتحاد السوفيتي رسمياً في 26 يناير 1991.

انطلاقاً مما سبق، سوف يسعى هذا التقرير إلى تحليل عدد من التحولات والتغيرات الرئيسية التي شهدتها المنطقة، وصولاً لتحليل الاتجاهات المستقبلية للتحولات التي يمكن أن تشهدها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة، واستعراض عدد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة، وذلك من خلال تناول المحاور التالية:

المحور الأول: أهم التحوّلات أو التفاعلات الرئيسية في المنطقة:

- 1- صراع القوى الإقليمية في المنطقة: صراع النفوذ.
- 2- تنافس القوى الكبرى في المنطقة (أمريكا والصين وروسيا): الحرب الباردة الجديدة.
- 3- تهديدات الأمن البحري وأمن الطاقة.
- 4- استمرار بُؤر الصراعات المسلحة العربية (ظاهرة ضعف الدولة المركزية).
- 5- انعكاسات فيروس كورونا على المنطقة في مجالات عدة.

المحور الثاني: رؤية استشرافية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط:

- 1- ما مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي؟ وما أشكال التحالفات الجديدة التي ستشكل مستقبل المنطقة؟
- 2- ما مستقبل جامعة الدول العربية؟
- 3- مستقبل القوى الإقليمية المختلفة في المنطقة: تقدّم أم تراجع .

المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة لشكل المنطقة

- 1- طرح عدد من السيناريوهات المحتملة التي قد تشهدها المنطقة خلال السنوات القادمة.

المحور الأول: أهم التحوّلات أو التفاعلات الرئيسية في المنطقة

أولاً: صراع القوى الإقليمية في المنطقة: صراع النفوذ

زاد الاهتمام بالدراسات الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فبدأت العديد من الدراسات بتناول الإقليم كأحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية، فيما اهتمت دراسات أخرى بتحديد وتعريف القوة الإقليمية، وما محدداتها وشروطها والإستراتيجيات التي تتبعها في علاقاتها مع باقي دول الإقليم، وفي هذا الشأن عانت الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط أيضاً العديد من الإشكاليات، لعل من بين هذه الإشكاليات وأهمها ما يرتبط بتحديد القوة الإقليمية، فالمنطقة تعاني من تشتت بين عدد كبير نسبياً من القوى الإقليمية المحتملة والتي من بينها إيران وتركيا والسعودية، ويضم عدد من الدراسات إسرائيل كإحدى القوى الإقليمية المؤثرة في الإقليم، فضلاً عن إشكالية أخرى حيث تعاني هذه الدول من محدودية قدراتها مقارنة بقدرات القوى الإقليمية الأخرى على المستوى العالمي في كل من أمريكا اللاتينية أو آسيا.

ويتمحور الصراع داخل الإقليم حول عدة جوانب ومنها حفاظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني، والحفاظ على الهوية الوطنية التي يلتف حولها الشعوب سواء أكانت أيديولوجية أم دينية أم عرقية، أيضاً من حيث إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة، كل هذه الجوانب تعد بمثابة العوامل المحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعده على السواء، وفي هذا الإطار سوف يتكون لدينا شكل وماهية الدولة الفاعلة والقادرة على الهيمنة داخل النسق الإقليمي، إلى جانب ذلك فإن الصراع على الهيمنة وفرض الإرادة في المنطقة الشرق أوسطية - في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة في القوة والموازن النسبية فيما بينها - لا يمكن أن يحسم إلا من خلال حسم بعض الأزمات والقضايا المحورية في الشرق الأوسط.

إذن يمكن القول بأن موجات الربيع العربي عام 2011 وما أعقبها من تحولات شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة السبب الرئيسي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ظل تراجع المكانة الإقليمية لبعض الدول وصعود دول أخرى، فضلاً عن ظهور ما يمكن أن يطلق عليه بصراع المحاور الجيوبوليتيكية في مواجهة القوى الإقليمية التي يطلق عليها باللاعبين الجيوستراتيجيين، ويعرف "بريجنسكي" المحاور الجيوبوليتيكية "بأنها تلك الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها فحسب، إنما من موقعها الإستراتيجي والنتائج التي تترتب على المشاشة الضمنية لظروفها وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوستراتيجيين"، كما يعرف كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى" لكل من المؤرخ "بول كنيدي"

والمؤرخان " روبرت شاس"، و"إميلي هيل" الدول المحورية بأنها بقعة جغرافية هامة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل إنها تؤثر أيضاً على الاستقرار العالمي.

❖ تعريف مختصر للقوة الإقليمية

القوة الإقليمية هي تلك الوحدة الدولية التي تمتلك كلاً من القدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي، ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له، والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية والصاعدة الإقليمية هو فكرة امتلاك الوحدة الدولية القدرة على أن تقود في الأساس، فالقوة الإقليمية "المتوسطة الصاعدة" تتمتع بتلك المهارة بينما القوة المتوسطة التقليدية تفتقد لعنصر القيادة فيقتصر دورها على تشكيل ائتلافات بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية وقائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة، وكذا يمكن تعريف القوى المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك قدرًا متوسطًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك تركز على التوافق على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدول الأخرى في النظام الدولي.

❖ أبعاد ومحددات التنافس بين القوى الإقليمية:

وانطلاقاً من التعريف السابق، يمكن استعراض أهم محددات التنافس بين القوى الإقليمية في الفترة الأخيرة، حيث تصاعدت حدة المنافسة الإقليمية بين الدول متوسطة القوة، وحدودها وأنماطها، فضلاً عن التحول في أدوار بعض الفاعلين الإقليميين، وما ترتب عليه من تأثيرات على شكل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة الفترة الأخيرة، وتبرز تلك القوى التي يمكن وصفها بأنها قوى ما بين متوسطة ومتوسطة صاعدة، تمتلك مقومات القوة وتطمح إلى لعب دور أكبر مما هو متاح لها في الإقليم، مستغلة تصاعد مؤشرات قوتها في الفترة الأخيرة، وعلى رأسها تركيا وإيران، وكذلك تصاعد الدور الإقليمي للسعودية، فضلاً عن اعتبار إسرائيل إحدى أهم القوى الإقليمية التي كان لها دور مؤثر في كثير من ملفات المنطقة خلال الفترة الماضية.

بالنسبة للسعودية برزت في الفترة الأخيرة كقوة إقليمية عربية فاعلة داخل الإقليم الشرق أوسطي، يساندها في ذلك مواردها المالية والنفطية، فضلاً عن إدارتها لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية، خاصة في ظل المحاولات التي تقوم بها إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية شيعية رافضة لأي وجود سعودي سني في المنطقة، أي أن السعودية أعادت تموضعها بعد الأزمات التي حلت بالعالم العربي، ونظرًا لحالة الاستقرار والعلاقات الطيبة مع بقية القوى الإقليمية والدولية، فإنها تسعى إلى استغلال كل هذه العوامل من أجل الضغط على إيران لتعديل سياساتها الإقليمية.

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها السعودية من قبل المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص خاصة بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بالإضافة إلى جملة من الانتقادات التي تتعرض لها حول ملفات حقوق الإنسان أو الارتباط غير المباشر لبعض الجماعات الإرهابية ببعض دبلوماسيين أو مسؤوليها الأمنيين في عمليات نُفذت في الشرق الأوسط أو في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن المملكة على مدار الفترة الأخيرة عملت على إعادة هندسة محاور سياستها الخارجية، وأهدافها وأدواتها الإستراتيجية استجابة للتغيرات الخليجية والإقليمية والدولية، وردا على الاضطرابات والتحولت العميقة في الخريطة العربية، وما يحيط بها من تقلبات سريعة ومتلاحقة، في ظل متغيرات أوسع، وصراعات قوى دولية على المنطقة، وهو ما ظهر في الوجود والحضور السعودي، في عدد من المجالات الحيوية، خليجيًا، وعربيًا، وإقليميًا، وإسلاميًا، ودوليًا، حيث عملت السعودية على الانتقال من مستوى "رد الفعل" إلى مستوى "الفعل" في التعاطي مع الأزمات المختلفة التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير، ولعل الانخراط السعودي المباشر في الأزمة اليمنية أكبر دليل على ذلك.

مما تقدم فإن هناك تحولاً في الأداء الإستراتيجي السعودي في تشكيل وبناء تحالفاتها الإقليمية في ظل البيئة القائمة وحالة الاختلال في ميزان القوى لصالح أطراف أخرى غير عربية، والتي تدفع لمزيد من التحالفات في المنطقة، لذلك تسعى السعودية لاكتساب النفوذ والمكانة كقوة فاعلة لاسيما بعد التراجع الذي شهدته سياساتها في السنوات الماضية، والمحور الروسي الإيراني التركي بتحالفات مضادة لاستعادة التوازن.

أما بالنسبة للدور التركي، وأبعاده المتعددة أثار الجدل حول طبيعة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى ترى تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية، ورؤية أخرى ترى استمرارية التوجه الغربي في السياسة التركية والتوافق بين سياستها في المنطقة مع ارتباط نشاطها بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي، لقد جسدت الرؤية التركية تكاملية العلاقة بين إستراتيجية تركيا لاستعادة الدور الإقليمي والمحوري لها، وذلك من خلال الالتزام بمنهج توافقي على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، كما أن عملية تحديد الوضع الإستراتيجي لتركيا وتقييمه يتسم بمزيد من التعقيد في ظل ارتباط هذا الدور بمحيط ديناميكي متبدل بشكل كبير.

ومن هنا يمكن القول بأن الدور التركي وتصاعده المستمر، ألقى بظلاله على تغيرات القوى في منطقة الشرق الأوسط، طوال السنوات القليلة الماضية لقد عازمت تركيا على التخلي عن المقاربة التقليدية التي اعتمدها في سياستها الخارجية القائمة على التوجه نحو الغرب، وتكريس جوانبها الدبلوماسية لتوطيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فحسب،

بهدف الانضمام إلى الاتحاد، فتحوّلت نحو شق مسار جديد لها في الشرق الأوسط، بالتوجه نحو العالمين، العربي والإسلامي.

سعت تركيا خلال الفترة الماضية إلى ممارسة دور إقليمي أوسع وممتد ونشط في معظم الأزمات في المنطقة، فقامت تركيا بعدد من العمليات العسكرية في سورية، حققت تركيا من هذه العمليات وجودًا آمنًا، قد يطول، في معظم الشريط السوري الشمالي، وإيجاد موطن آمن لعودة عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وتأمين معظم المنطقة الحدودية "التركية-السورية" من اختراقات الجماعات الكردية المسلحة، فضلاً عن إرسالها إمدادات عسكرية إلى الحكومة الليبية بناء على اتفاق 2019، بين تركيا وحكومة الوفاق وهو ما أتاح خطوة ملموسة لمنح علاقاتهما إطارًا شرعيًا وعلنيًا، بتوقيع اتفاقية تعاون عسكري وأمني، ومذكرة تفاهم حول حدودهما البحرية الاقتصادية شرق المتوسط، ونشرت قواتها البحرية في شرق المتوسط لتأمين حقوقها في المنطقة، ووسعت عملياتها العسكرية ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وأرسلت تعزيزات عسكرية إلى آخر معاقل المعارضة السورية في إدلب، كما قدمت مساعدات عسكرية لدعم أذربيجان في حربها ضد أرمينيا من أجل استعادة إقليم ناغورني قره باغ، كما أن لتركيا وجودًا عسكريًا مباشرًا في عدد من دول المنطقة كالصومال، وقوات لحفظ السلام في البلقان، ويعتبر وجودها العسكري العالمي في الوقت الحالي الأكبر منذ أيام الإمبراطورية العثمانية.

إذن، تمثل المنطقة العربية ومنطقة الهلال الخصيب، بما تحويه من ثروات هائلة وقرب جغرافي وشراكة حضارية وتاريخية مع تركيا، أحد أهم ملامح تصاعد الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الموقع الجيو-إستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمناخ اقتصادية شتى في إطار علاقات تجارية من ناحية ثانية، مما يمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي.

وفيما يتعلق بإيران، وفي ضوء فهم الدولة لمكانتها الدولية واعتراف الدول الأخرى لها بهذه المكانة، تستطيع هذه الدولة اعتماد سياسات القوة اللازمة في النظام الدولي، والذي يضمن أقصى قدر ممكن لحماية مصالحها، وتحقيق أدوارها المرسومة، ووفقاً لذلك يمكن تفسير الرؤية المتبادلة بين الإقليمية (نظامًا وقضايا)، والعالمية (قوى وقضايا)، ورغم التطور الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليمية، وظهور قوى إقليمية تحاول أن تعدل من الوضع القائم، يتضح مباشرةً على رأس القائمة التوجه الإيراني على الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث عملت إيران خلال العقد الأخير على إعادة

تموضعها وتموضع قوتها ونفوذها بالمنطقة، معتمدة في ذلك على كل الوسائل والمقومات والمركزات التي تدفع بها لتكون قوة
تعديلية واضحة المعالم بالمنطقة.

ووفقاً للإستراتيجية الوطنية الإيرانية العشرينية (2005-2025) فإن المنطقة العربية بدءاً من دول الخليج العربية تمثل
نقطة الاهتمام الأولى لدى صانع السياسة الخارجية الإيراني، تليها مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وهذا يساعدنا في فهم
الاندفاع الإيراني نحو التدخل في هذه المناطق، لعبت إيران - ولا تزال تلعب - دوراً محورياً مؤثراً في توازن القوى الإقليمي في
الشرق الأوسط بشكل عام، وكان من بين أهم السمات المميزة للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية خلال الفترة الماضية هي
قدرتها على توزيع الأولويات، والاهتمامات حيث تختلف اهتماماتها الإستراتيجية الإقليمية باختلاف المناطق والأقاليم،
ولذلك نجد أن إيران قد أولت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط أولوية إستراتيجية كبرى بحكم طبيعة الفرص والأدوات
الفاعلة في إستراتيجيتها الإقليمية وإن كانت تمتلك أدوات وأدواراً مؤثرة في آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، إلا أنها لا
ترقى إلى مستوى تأثيرها السياسي والإستراتيجي في الخليج العربي والشرق الأوسط، فضلاً عن توظيفها لمختلف أدوات القوة
الصلبة والناعمة لتنفيذ البعد الإقليمي لإستراتيجيتها، فضلاً عن المخصصات المالية الكبرى التي تم توفيرها في هذا المجال،
ويتضح هذا الأمر في الحجم المتصاعد للميزانية الخارجية المقدمة لدعم بعض الدول والجماعات المسلحة التي تدور في فلك
إستراتيجيتها الإقليمية تحديداً في سورية والعراق واليمن وبعض الدول الإفريقية.

وعلى صعيد آخر، وفي ظل محاولات الولايات المتحدة خاصة فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب محاصرة وتقييد بل
إضعاف الدور الإقليمي الإيراني، جاء مقتل قائد فيلق القدس "قاسم سليماني" في يناير 2020، وكذلك فرض الولايات
المتحدة حزمة من العقوبات على إيران والتي فرضها الرئيس الأمريكي السابق ترامب عقب انسحابه من الاتفاق النووي
2018، لتؤثر على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، ولم يقتصر الضغط الأمريكي المتزايد من خلال إحكام الحصار
الاقتصادي على إيران، بل مسّ العديد من الدول والشركات والهيئات التي لا تلتزم بتنفيذ الحصار ومقتضياته، وبعد الضغط
الأمريكي على النظام السياسي الإيراني التحدي الأكثر تأثيراً، ولاسيما فترة إدارة الرئيس السابق وذلك بهدف خلق حالة
من الاضطرابات الداخلية التي تزعزع النظام السياسي، وتعود في نهاية المطاف إلى إسقاطه، أو على الأقل إرباكه وإضعافه.

وعلى الرغم من كافة الضغوط التي تواجهها إيران، إلا أنها ما زالت تلعب دوراً مؤثراً وحيوياً على صعيد مختلف القضايا
والملفات الإقليمية، حيث اعتبر الجانب الإيراني أن هذا التمدد والانتشار في المنطقة أحد أهم أوراق المساومة التي يمتلكها
النظام الإيراني في مفاوضاته مع الغرب فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني في المرحلة المقبلة.

أما إسرائيل، فقد دخلت إسرائيل العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين في موقع من الثقة الوطنية، مع براعة عسكرية تفوق بكثير ما لدى جيرانها، وكذلك وضع اقتصادي متقدم، وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط في العقد الماضي وما أنتج عنها من تهديدات جديدة، إلا أنه من ناحية أخرى أضعف قدرة خصوم إسرائيل المحتملين، حيث إن التنافس مع إيران، وهو القلق الأمني الرئيسي لإسرائيل في الأعوام الأخيرة، فتح الباب أمام تعاون جديد مع دول عربية مهمة، حيث وقّعت إسرائيل معاهدات لتطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، فضلاً عن علاقات إسرائيل الهامة مع السعودية خلال المرحلة السابقة وإن لم تصل العلاقات إلى مستوى التطبيع حتى تلك اللحظات، حيث أضيفت هذه الدول الخليجية إلى صفوف مصر والأردن، اللتين أبرمتا بالفعل معاهدات سلام رسمية مع إسرائيل، على الصعيد المحلي، كانت الأشهر القليلة التي سبقت أغسطس 2020 هي الأولى منذ عام 1964 التي خلت من وقوع إصابات بين المدنيين، من جرّاء الهجمات (قُتل جندي واحد خلال تلك الفترة). بالنسبة إلى صانعي السياسات والجمهور في إسرائيل والولايات المتحدة وأماكن أخرى، غير هذا الواقع الجديد الافتراضات الأساسية حول أمن إسرائيل ومسارها القومي، وأعطى انطباعاً قوياً وصحيحاً من بعض النواحي بأن إسرائيل لم تكن قط أكثر أماناً مما هي عليه اليوم.

وفي كل الأحوال، فإن إسرائيل كقوة إقليمية وجدت قسراً وبالقوة في النطاق الشرق أوسطي بصفة عامة والنطاق العربي بصفة خاصة، تسعى لرفض جميع الحلول السياسية، ولا تؤمن بمبادرات السلام ما دام الوضع الإقليمي والدولي في صالحها، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما أنها تملك وسائل القوة والدعم الدولي، نتيجة للعلاقات التاريخية والثقافية التشابكية مع قمة النظام الدولي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعني كمّ الصفقات العسكرية والاقتصادية الذي مكّنها من التفوق الإقليمي، لذلك تسعى إسرائيل الآن إلى تعزيز مكانتها الدولية، وإضفاء قدر أكبر من المشروعية على وجودها الإقليمي.

إذن، ففي الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، فإن إسرائيل لا تواجه تهديداً عسكرياً تقليدياً، فهي في سلام مع مصر والأردن، كما أن الجيوش السورية والعراقية في حالة ضعف وإنهاك شديد بسبب التطورات الداخلية التي تشهدها الدولتان، ومن ثمّ، فإن التهديدات التقليدية قد حلت محلها تحديات جديدة، يتعلق أحدها ببناء إيران ترسانة نووية، ويعد ذلك تحدياً صعباً، ويختلف عن نجاح إسرائيل في إجهاض التجربة العراقية عام 1981، والسورية عام 2007، وثمة تحدّ آخر بالنسبة لإسرائيل، وهو تبني بعض دول الجوار وخصومها ترسانات صواريخ وقذائف، حيث إن إيران لديها ترسانة كبيرة من الصواريخ متوسطة المدى وكذلك الصواريخ الباليستية، وكذلك سورية التي تقلصت ترساناتها وإن لم يتم القضاء عليها تماماً.

ومن هنا يمكن القول بأن صانع القرار الإسرائيلي على مدار السنوات القليلة الماضية حرص على التعامل مع مختلف تهديدات المنطقة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من أجل الحفاظ على الدور الإسرائيلي المتقدم في المنطقة، سواء من خلال اتساع شبكات علاقات الأخيرة مع دول المنطقة أو من خلال مواجهة الطموحات الإيرانية باستهداف مشاريعها الخاصة بالبنية التحتية أو مشاريعها النووية من خلال شنّ مجموعة من الهجمات الإلكترونية عليها كما حدث مؤخراً في مفاعل "نطنز" الإيراني والذي خلّف العديد من الخسائر لإيران، وكذلك من أجل عرقلة أي تقدّم قد تشهده المباحثات الإيرانية الأمريكية في المستقبل القريب.

بينما على الجانب الآخر تظل هناك قوى إقليمية متوسطة تمر بمراحل هبوط في منحى قوتها القومية، مثل الدولة المصرية، في ظل عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجهها في الوقت الحالي، والتي تشمل التحديات الأمنية، والاجتماعية المختلفة وكذلك الصعوبات الاقتصادية التي جعلتها تعتمد على القروض الخارجية خاصة من الدول الخليجية (السعودية والإمارات والكويت)، فضلاً عن ظهور السياسة الخارجية المصرية على مدار السنوات القليلة الماضية بمظهر التابع لعدد من دول المنطقة (السعودية والإمارات)، مما أدى إلى تراجع الدور الإقليمي لمصر في العديد من الملفات الحيوية للأمن القومي المصري وكان ملف القضية الفلسطينية أحد أبرز مؤشرات هذا التراجع.

وكذلك تراجع الدور الإقليمي العراقي على مدار العقود الماضية في ظل ما شهده العراق من أحداث داخلية وخارجية أثرت على دوره ومكانته التقليدية في المنطقة، بل وامتد الأمر ليشمل كذلك اعتبار العراق في العديد من الكتابات الغربية والأكاديمية مسرحاً مفتوحاً للتدخل والتمدد الإيراني الذي أصبح يسيطر على معظم مفاصل الدولة العراقية، وكذلك تراجع الدور السوري بفضل ما تشهده الأخيرة من صراع ممتد طويل منذ اندلاع ثورات الربيع 2011، حيث ساعدت جملة هذه المؤشرات على تراجع مكانة تلك القوى الإقليمية التقليدية في السابق مما له من أثر على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات ذلك على تفاعلات القوة وعلى شكل الخريطة الإقليمية في المنطقة.

بالتالي، اختلفت رؤى القوى الإقليمية سالفه الذكر وتوجّهاً تجاه ملفات الإقليم وأزماته بشكل عام، وكذلك اختلفت أدوات التأثير لكل منهم في هذه الملفات ما بين مؤيد ومعارض، وبين تدخلات مباشرة وغير مباشرة، وما بين استخدام أدوات القوة العسكرية والدبلوماسية أو المزج بينهما في بعض الأحيان بغية الوصول إلى حلحلة لبعض الملفات، وذلك بدءاً بالثورة السورية والليبية والصراع اليمني وصولاً لملف التعامل مع القيادة الجديدة في مصر عقب عام 2013، ولف التطبيع العربي الإسرائيلي الجديد، مما انعكس بشكل كبير على إدارة ملفات وأزمات المنطقة خلال العقد، وكذلك انعكس على شكل التحالفات الإقليمية والتحالفات المضادة.

ثانياً: تنافس القوى الكبرى في المنطقة: الحرب الباردة الجديدة

❖ التنافس التقليدي

إن حقبة تنافس وصراع القوى الكبرى، كما يوحي اسمها هي وصف لتسمية السياق الذي تدخل فيه كل التفاعلات المحتملة والممكنة بين القوى الكبرى، التي تتخذ من صراعات الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا أساساً لها، إذ إن هذه الحقبة تحوي في طياتها تأثيراً يمكن أن يشكل المركز الرئيسي للتحالفات والاصطفافات العالمية والإقليمية، على المدى القصير والمتوسط.

ابتداءً من الدور الأمريكي، فعلى رغم أن القوة الأمريكية في الشرق الأوسط متأرجحة ومأزومة في بعض الحالات، إلا أن الولايات المتحدة لن تتخلى عما تعتبره مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة في المستقبل المنظور، فهي ترى أن لديها مصالح إستراتيجية في المنطقة، وبالتالي ستواصل رصد رأس مال سياسي وعسكري كبير لحماية هذه المصالح.

وتأتي الطاقة في أولوية المصالح الأمريكية في المنطقة، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتريد الولايات المتحدة ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، كما تريد أن تتأكد من أن أي قوة أخرى إقليمية أو عالمية لن تتمكن من التحكم بهذا التدفق، وسعيًا منها إلى تحقيق هذه الغاية، ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في الخليج العربي، وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول الخليج لضمان هذا الأمر الإستراتيجي خلال الفترة القادمة.

بالإضافة إلى الطاقة هناك إسرائيل، الدولة التي تلتزم الولايات المتحدة الدفاع عنها إلى ما لا نهاية، وهذا الالتزام سيتطلب استمرار الانخراط العسكري والسياسي في المنطقة للحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تفوقها وتقدمها العسكري على وجه الخصوص.

العامل الثالث هو تهديد الإرهاب والتطرف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكل خطراً رئيساً على أمنها القومي، والوقوف في وجه هذا التهديد سيتطلب استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي، وتعاوناً أمنياً واستخباراتياً وثيقاً معها، فضلاً عن محاولات الولايات المتحدة عقد العديد من صفقات التعاون الإستراتيجي مع مختلف دول المنطقة خلال العقود الماضية.

أما الاتحاد السوفياتي، فتاريخياً هو المتحدي الرئيسي لأميركا في الشرق الأوسط، وهو نجح في مقارعة القوة الأمريكية في المنطقة في ذروة الحرب الباردة، بيد أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم أكثر محدودة، فقوة موسكو تددت تقريباً من الشرق

الأوسط خلال حقبة التسعينيات، ومع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سُدّة الحكم في روسيا أعاد للأخيرة حضورها في الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسية في المنطقة، فجدد الدعم العسكري لسورية، -حليف موسكو القديم- لكنه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية ومصر، وتسعى روسيا حالياً إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كلٍ من صناعاتها العسكرية، ونقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، وتشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتحشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس.

لنأتي الصين فتكتسب نفوذاً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط، وهي تاريخياً، وبوصفها قوة شيوعية، كان نفوذها أقل بكثير من نفوذ موسكو، أما في الوقت الحاضر كقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوقت الصين على روسيا كثيراً، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، وتعتمد الصين على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، ولهذا الغرض نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، من السعودية إلى إيران وقطر والسودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة، وتمنع الصين عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأميركية - مثلاً كتلك المتعلقة بعزل إيران واحتوائها، كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية.

إذن، لم يعد لدى الصين خط سياسي أو أيديولوجي تطرحه في المنطقة، وهي تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية، صحيح أن بعض الخوف من التطرف الإسلامي (الذي أثار اضطرابات في مقاطعاتها الغربية)، إلا أن هذا لا يصل إلى درجة تجعلها تدعم عملاً عسكرياً أو عقوبات قوية ضد إيران أو أي دولة أخرى في المنطقة، وفي المستقبل المنظور، ستواصل الصين التركيز على النمو الاقتصادي.

❖ ملامح الحرب الباردة الجديدة: معادلة التنافس الجديدة

تدخل منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة مع قدوم إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للبيت الأبيض في يناير 2021 بأيدولوجيا وسياسات معلنة تحمل اختلافاً عن السابق فيما يخص المنطقة، كما تتسم هذه الحقبة الجديدة باشتداد التنافس بين القوى العظمى، الصين وروسيا والولايات المتحدة، في محاولة كل منها لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، في وقت تتقارب فيه الرؤى بين بكين وموسكو تحت وطأة الضغط المتزايد على كليهما من قبل واشنطن.

ورغم تباين الأهمية النسبية لإقليم الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى، فسيظل مركزاً لعددٍ من المصالح الأساسية لهذه القوى، خاصة الولايات المتحدة. كما يبرز الإقليم أيضاً باعتباره مسرحاً لكل من الصين وروسيا لإدارة كل منهما عملية "صعود" و"انتقال" ممنهجة، في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما يمكن إبرازه في النقاط التالية:

● وفي الوقت الذي دخلت الولايات المتحدة وروسيا في منافسة على الهيمنة على الشرق الأوسط منذ فترة طويلة، فإن الصين باتت اللاعب الجديد في العصر الحالي، كانت بكين في الماضي تركز فقط على القضايا الاقتصادية المتعلقة بالشرق الأوسط، لكنها اليوم تنظر إلى هذه المنطقة بشكل مختلف وتهدف إلى زيادة مشاركتها السياسية والعسكرية، فللصين مصالح إستراتيجية في الشرق الأوسط، خاصة أن المنطقة موطن لستة من أكبر عشرة مصادر للنفط في الصين، وهو مورد مهم لنموها الاقتصادي، حيث يمثل الوصول الدائم إلى مصادر الطاقة المصلحة الإستراتيجية العليا للصين في الشرق الأوسط، فالصين تعتمد على المنطقة لتوفير 47 بالمئة من إمداداتها النفطية، وفقاً لإحصاءات شهر نوفمبر 2020، وقدمت الهجمات على منطقتي بقيق وخريص السعوديتين في 2018 محاكاة عملية لما تخشاه الصين، وهو تعطل الإمدادات، وكان هذا الهجوم أحد أسباب توسع الصين في سياسة تنويع مصادر الطاقة خلال العامين الماضيين لتشمل زيادة الواردات من روسيا وأنغولا وأمريكا اللاتينية، ويعكس هذا التوجه رغبة صينية في تبني محاذير إستراتيجية ضد محاولة الولايات المتحدة، أو أي قوة أخرى قد تدخل في نزاع مستقبلي مع الصين، لقطع سلاسل توريد إمدادات الطاقة عنها، وفوق ذلك، يوحي أيضاً بسياسة صينية تستبعد اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو أي أساليب بديلة عن الدبلوماسية للحفاظ على تدفق وارداتها النفطية من المنطقة.

وعندما حددت الصين أهداف مبادرة "الحزام والطريق" لضخ واستثمار مئات المليارات من الدولارات في ربط البنية التحتية والتجارة مع آسيا الوسطى وجنوب آسيا وإفريقيا وأوروبا من خلال تطوير البنية التحتية للنقل البري، كان الشرق الأوسط مكوناً حاسماً في هذه المبادرة، فضلاً عن إقدام الصين على توقيع عدد من الاتفاقيات الإستراتيجية مع بعض دول المنطقة والتي كان من أهمها اتفاق التعاون الإستراتيجي الإيراني الصيني الذي وقع في الربع الأول من عام 2021.

● وكذلك روسيا ونظرتها الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق، بدأت روسيا تدخلها وانخراطها في سورية في سبتمبر 2015 بنشر قوات في قاعدة "حميميم" العسكرية، للقتال ضد فصائل المعارضة السورية. وشتت روسيا ضربات جوية على هذه الأهداف، كما تم نشر قوات عمليات خاصة روسية ومستشارين عسكريين في سورية، قبل هذا، كان التدخل الروسي في الأزمة السورية يتألف بشكل أساسي من تزويد الجيش السوري بالأسلحة والمعدات، حيث سمح هذا التدخل لروسيا بالعودة إلى الظهور كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، ويرجع الفضل في ذلك إلى استخدام القوة الصارمة

والدبلوماسية القوية، حيث تتطلع موسكو إلى ترسيخ وجودها في المنطقة والاستفادة من موطئ قدمها العسكري في سورية من خلال قاعدتها البحرية ووجود قواتها الجوية من أجل إظهار المزيد من النفوذ السياسي في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.

وحيالياً، تشارك موسكو في جميع أنحاء الشرق الأوسط بطرق مختلفة يعزز بعضها بعضاً، إذ لا يقتصر التدخل الروسي على تدخلها العسكري في سورية، فقد أبرمت روسيا اتفاقيات في مجال الطاقة مع السعودية، وصفقات أسلحة توسطت فيها مصر وإيران وتركيا وقطر، كما طورت شراكة قوية مع دولة الإمارات، علاوة على ذلك، تستخدم روسيا، مثلها في ذلك مثل الصين، القوة الناعمة في الشرق الأوسط، من خلال افتتاح المراكز الروسية للعلوم والثقافة (RCSC)، كما في الأردن ولبنان وسورية ومصر والمغرب وتونس والصفة الغربية، وبالتالي، فإن الوجود الروسي في الشرق الأوسط متعدد الأبعاد ويتضمن جوانب عسكرية ودبلوماسية وإعلامية واقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك لا ينبغي النظر إلى سياسات روسيا في المنطقة من منطلق ملء الفراغ الإقليمي الذي تركته واشنطن خلال إدارتي أوباما وترامب فقط، وإنما أيضاً انطلاقاً من تفاعلات داخلية قائمة على رغبة في إعادة روسيا إلى مستوى "القوة العظمى" مرة أخرى وتعزيز المشاعر القومية، وإلى جانب المصالح الروسية التقليدية، المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وضمن التعاون في مجال الطاقة، والحفاظ على مكانتها كمصدر أساسي للأسلحة.

● كما يمكن القول بأن هناك حرباً باردة جديدة آخذة في الظهور وتبرز نوعاً من التنافس بين القوى العظمى، وإن هذا النوع من التنافس وصل إلى منطقة شرق البحر المتوسط منذ عام 2015، وهو ما يفسر الوجود العسكري الأمريكي والروسي في تلك المنطقة، وعلى صعيد متصل ومن خلال مراقبة إستراتيجية الوصول الروسية والصينية إلى المنطقة، توصلت واشنطن إلى استنتاج مفاده أن شبه انسحابها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نهاية الحرب الباردة أوجد فراغاً - يمكن أن يمتد إلى الخليج - يجري العمل على ملئه من قبل موسكو وبكين، بالرغم من كل هذه الحوافز إلا أن عودة الولايات المتحدة إلى الجغرافيا السياسية لشرق البحر المتوسط قد تأخر بعض الشيء.

فضلاً عن إخفاق الولايات المتحدة في استخدام لحظة أحادية القطب بعد نهاية الحرب الباردة لتصميم إطار هيكلي ومؤسسي يمكن اللاعبين الإقليميين استخدامه لتشكيل توقعاتهم وتقييد تحركاتهم في منطقة البحر المتوسط، حيث إن أحد الأخطاء الإستراتيجية لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما كان إخفاقها في دعم خطته لإبراز محور تعاون إقليمي شامل في مجال الطاقة يضم تركيا وقبرص واليونان وإسرائيل، وربما مصر لاحقاً، فضلاً عن بعض الأطراف الأوروبية المهتمة بالملف وذلك في 2009-2010، وهو ما أدى إلى فشل التعاون الأمني والإقليمي بعد 2011.

❖ انعكاسات المعادلة الجديدة على المنطقة:

اذن تتقارب فلسفة توسيع النفوذ الصيني والروسي في الشرق الأوسط من حيث اتباع نهج تدريجي ومنخفض الحدة وطويل الأمد، ويتفق البلدان على بعض الجوانب الأساسية المتصلة بالأهداف التكتيكية في المنطقة، فموسكو وبكين تسعيان إلى تحديد قوة الولايات المتحدة الإقليمية، دون الذهاب بعيداً ومحاولة إجبارها على الانسحاب من المنطقة تماماً، حيث لا يصب ذلك في مصلحة أي منهما، وتتفق أيضاً على ضرورة الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع القوى الإقليمية الرئيسية، إلى جانب عدم الانجرار لكي تصبح أي منهما طرفاً في الصراعات الإقليمية الكبرى، خصوصاً التنافس السعودي-الإيراني، والصراع الإيراني-الإسرائيلي.

لكن يُلاحظ أن كل قوة ترسم سياستها المتصلة ببناء قاعدة نفوذها في المنطقة بشكل منفصل عن القوة الأخرى، وفوق ذلك، تتبنى كل القوتين أدوات متناقضة أحياناً، كتوظيف الصين وزمها الاقتصادي والتكنولوجي، مقابل توسيع روسيا أنشطتها العسكرية وحصتها من تجارة الأسلحة وتفاعلات علاقتها مع دول منظمة أوبك لضبط إنتاج النفط العالمي، وأبعد من ذلك، فإن الوجود العسكري لكل من الصين وروسيا في الشرق الأوسط لا يحمل في مضمونه نفس البعد، فالهدف الإستراتيجي للقواعد العسكرية الروسية في سورية والقوات الروسية في ليبيا هو الضغط على النظام الأمني الأمريكي في الإقليم وكسب اعتراف بروسيا كقوة مؤثرة في تطوراته الجيوسياسية، بينما الغرض الأول والأهم للقاعدة الصينية في جيبوتي هو الحفاظ على حرية الملاحة وضمان تدفق واردات النفط الصينية من منطقة الخليج. ويظل هذا الاختلاف قائماً في الأنشطة العسكرية المشتركة بينهما أيضاً، كالمناورات "الصينية-الروسية-الإيرانية" بالقرب من مضيق "هرمز" في ديسمبر 2019.

وكذلك، تظل خلافات الصين وروسيا خارج الشرق الأوسط سبباً محتملاً لعرقلة التوصل إلى إستراتيجية مشتركة بعيدة المدى في المنطقة، فمؤخراً، تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول مشاعر تاريخية متصلة بمدينة فلاديفوستوك الحدودية، التي يعتبرها الصينيون جزءاً من بلادهم، وإضافة إلى ذلك، زاد الغضب الصيني جراء تعزيز روسيا مبيعات الأسلحة للهند المنخرطة في نزاع حدودي ساخن مع الصين، إلى جانب تأخير إرسال أنظمة الدفاع الجوية S-400 التي اشترتها الصين منذ فترة، وينتاب المسؤولين الصينيين قلق من إمكانية سعي الولايات المتحدة للتقارب مع روسيا ضمن محاولاتها كبح الصعود الصيني، ولم يستبعد وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو هذه الاحتمالية، وعبر عن اعتقاده بأن "هناك فرصة لحدوث ذلك".

بالتالي، تشهد العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا تقارباً متسارعاً كرد فعل على الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على الدولتين، والأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وعلى صعيد الشرق الأوسط، تتفق الصين وروسيا على عدم تحدي الوجود الأمريكي في حد ذاته أو تقويض منظومة الأمن الأمريكية، وتتفقدان على تبني مقارنة تدريجية ومنخفضة التكلفة، لكنهما تختلفان في الأهداف الإستراتيجية المرجوة من ورائها، فبينما يبدو الحفاظ على تدفق النفط إلى الصين أهم أولوية إستراتيجية بالنسبة لها، فإن روسيا ترغب في الظهور كقوة مؤثرة ومكافئة للولايات المتحدة فيما يتعلق ببعض قضايا المنطقة المتأزمة، لكن في نفس الوقت، تحرص القوتان على عدم الانجرار إلى أزمات كبرى، وإجمالاً، لم تتمكن الصين وروسيا من التوافق حتى الآن، على تبني إستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط.

فقد بات واضحاً أن الإدارة الأمريكية لديها رغبة في إعادة صياغة مقاربتها تجاه المنطقة، لكن من غير الواضح بعد مدى عمق هذه الخطوة وتأثيرها على البنية الأمنية الإقليمية التي ترعاها الولايات المتحدة، خصوصاً في منطقة الخليج، وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستين" عن إجراء مراجعة إستراتيجية شاملة لوضع القوات الأمريكية حول العالم، ويبدو أن المسؤولين في البنتاغون يتجهون إلى إعادة النظر في وضع القوات الأمريكية في المنطقة (ليس شرطاً تقليصها)، وزيادة حجم القوات في منطقة "الهندو-باسيفيك"، وإلى الآن، ركزت الإدارة الجديدة على إنهاء حرب اليمن، وإعادة إحياء مسار التفاوض حول الملف النووي الإيراني، لكنها لم تُظهر اهتماماً كبيراً بملفات محورية أخرى، وبالتوازي، قلص "جيك سوليفان" عدد خبراء الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، ورفع بشكل ملحوظ عدد وتراتبية خبراء "الهندو-باسيفيك"، كما عين أوستن ثلاثة مستشارين له، جميعهم من خبراء آسيا، ولم يكن من بينهم متخصصون في قضايا الشرق الأوسط.

وتعكس هذه الخطوات رؤية إدارة بايدن للعالم من منظور "صراع القوى الكبرى" الذي ساد أيام الحرب الباردة، وتراجع الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها، ويفسر التفكير الأمريكي غياب إستراتيجية واضحة إلى الآن لمواجهة النفوذ سواء الصيني أو الروسي المتزايد في المنطقة، واستمراراً لنفس نهج إدارة دونالد ترامب، فإن الولايات المتحدة تظهر اهتماماً دون أن تقدم رؤية واضحة للنتائج التي تريد الوصول إليها من هذا الصراع.

ثالثاً: تهديدات الأمن البحري وأمن الطاقة

❖ مظاهر تهديد الأمن البحري:

لطالما شكّل المجال البحري محور الجدل الدقيق والحساس بالنسبة لأمن الدول، وحالياً يؤكد عصر التبادل التجاري العالمي من جديد أهمية المحيطات والبحار في تحقيق الازدهار الاقتصادي، ولمفهوم الأمن البحري تفسيران اثنان، الحد من تأثيرات التهديدات المتأتية من البحار على الدولة، وضمان سلامة ممارسة النشاطات البحرية القانونية التي تلعب دورها المعروف في تطور الاقتصاد العالمي.

فنظراً للأهمية البالغة للأمن البحري على الصعيد القومي، ثمة عناية بالغة توليها كافة الشعوب لتحقيق هدفين متكاملين: أولاً، ضمان توفير التبادل التجاري الذي يشكل حجر الأساس للاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي، وثانياً حماية المحيطات من الممارسات الإجرامية.

كما تزايدت في الفترة الأخيرة تهديدات الملاحة البحرية الدولية، وذلك لتصاعد التوترات بين القوى الدولية الكبرى، ويعد الشرق الأوسط أحد مناطق تماس تلك التوترات، الأمر الذي تنعكس سلبياته على ممراته الملاحية والمسطحات المائية التي يطل عليها، حيث شهدت الفترة الأخيرة العديد من المواقف والتحركات التي تشير إلى تزايد تهديدات الملاحة البحرية حول العالم، وخاصة في الممرات الملاحية المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك على النحو التالي:

● **التهديد الأمريكي:** حيث عمدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى حصار مجالات الحركة البحرية لروسيا والصين، ومن دلالات ذلك:

(1) تأكيد وزير الداخلية الأمريكي في 29 سبتمبر 2019، أن بلاده قادرة على فرض حصار بحري على روسيا في حال الضرورة، لمنعها من السيطرة على إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن القوات البحرية الأمريكية تضمن بقاء الممرات البحرية مفتوحة، أو إغلاقها إن لزم الأمر.

(2) تزايد الانتشار العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، وتصعيد التهديد الأمريكي لبكين لوقف أنشطتها العسكرية في تلك المنطقة البحرية، التي تُعتبر ممراً حيويًا لطرق الشحن، وتحتوي احتياطات نפט وغاز كبيرة، وتمثل آخر تصعيد بين البلدين في اقتراب قطعة بحرية أمريكية من جزر تسيطر عليها بكين في بحر الصين الجنوبي في 2018/9/30.

● **التهديد البريطاني:** حيث كشف وزير الدفاع البريطاني في وقت سابق استعداد بلاده لنشر حوالي 800 من الجنود المارينز والقوات الخاصة في النرويج، لمواجهة تزايد ما وصفه بنشاط الغوصات الروسية بالمنطقة التي باتت تشكل تهديداً، لافتاً إلى أن انتشار القوات البريطانية يؤهلها للرد على أي تهديد تشكله تلك الغوصات.

● **التهديد الإيراني:** حيث نشرت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني، في أكثر من مناسبة على مدار العام الماضي، عددًا من الفيديوهات يعرض من خلالها حوادث تحرش قديمة وقعت بين زوارق الحرس الثوري وسفن أمريكية، في إطار توجيه رسائل للولايات المتحدة الأمريكية بالتهديدات الملاحية التي يمكن أن تقوم بها، وخاصة في مضيق هرمز. ومن جانب آخر، ما تحمله التحركات الإسرائيلية من تهديدات في هذا الشأن، حيث امتدت تلك التحركات من الوجود العسكري في البحر إلى الاستهداف المباشر لقطع بحرية تابعة لإيران أو تخدم المصالح الإيرانية في بحر شرق المتوسط، وهذا ما كشفتته صحيفة "وول ستريت" الأمريكية في 11 مارس 2021، بأن "إسرائيل استهدفت ما لا يقل عن 12 ناقلة نفط إيرانية، أو سفناً تحمل نفطاً إيرانياً متجهة إلى سورية، منذ أواخر عام 2019"، فضلاً عن استهداف إيران ثالث سفينة إسرائيلية في منطقة الخليج العربي 13 إبريل 2021 بصاروخ قرب ميناء الفجيرة بالإمارات، الذي جاء بعد يومين من هجوم على منشأة "نطنز" الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، اتهمت إيران إسرائيل بالوقوف وراءه، مما يعيد إلى الأذهان مرحلة حرب الناقلات في السابق.

● **التهديد الروسي:** قيام روسيا بإغلاق المياه الدولية والمجال الجوي قبالة سواحل سورية ولبنان، وقبرص لمدة أسبوع في نهاية شهر سبتمبر 2018، لإجراء مناورات بحرية، ويذكر بأن ذلك الإغلاق لم يكن الأول من نوعه، حيث أُغلقت في نهاية شهر أغسطس 2018 منطقة المياه الدولية في البحر المتوسط عشية مناورات واسعة النطاق في المنطقة.

● **تهديدات موجهة للبحر الأحمر:** تعددت في الفترة الأخيرة التهديدات الموجهة لحرية الملاحة في البحر الأحمر (تهديد الحوثيين لباب المندب - القرصنة البحرية - تزايد القواعد العسكرية في بعض الدول المشاطئة..)، الأمر الذي يسفر عن التالي:

1) تهديد مرور قوافل السفن عبر البحر الأحمر ومنه إلى قناة السويس، ويشار في هذا الصدد إلى استهداف الحوثيين لعدد من ناقلات نفط سعودية، والتي كان من بينها ما حدث في أغسطس 2018، مما نتج عنه تعليق المملكة لشحنات الخام بشكل مؤقت عبر مضيق "باب المندب" قبل استئنافه مجدداً، وكذلك إعلان شركة "حافنيا" ومقرها سنغافورة في ديسمبر 2020 وقوع انفجار على متن ناقلة نفط تابعة لها قبالة ميناء جدة السعودي غرب المملكة، حيث أكدت السلطات السعودية أن السفينة تعرضت لهجوم بقارب مفخخ".

(2) ارتفاع تكلفة التأمين على السفن بسبب التهديدات الأمنية، مما يزيد من أسعار تكلفة الشحن، مما يؤثر على الميزة التنافسية لقناة السويس المصرية، وبالتبعية قد يدفع السفن لأخذ ممرات أخرى، وبالتالي يقلص من حجم إيرادات رسوم عبور قناة السويس، ويدعم من ذلك التوجه حالياً وجود العديد من المشاريع المنافسة لقناة السويس، سواء برية أو بحرية، خاصة عقب اتفاقيات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل.

(3) تهديد حركة السياحة، وإعادة التفكير بعدم ضخ استثمارات في المشاريع العملاقة مثل مشروع محور قناة السويس، ومشروع "نيوم" السعودي، الأمر الذي سيفوت على مصر العديد من الفرص الاقتصادية الداعمة للاقتصاد الوطني المصري.

❖ انعكاسات تهديد الملاحة البحرية على أمن الطاقة:

زادت الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، ما أدى إلى حدوث توترات عكست تضارب مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية، وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة حدة هذه التوترات، من بينها الإرث التاريخي للصراعات بين تركيا واليونان. كما اشتدت هذه التوترات مع تنامي مساعي تركيا لتصبح قوة إقليمية ليس في شرق البحر الأبيض المتوسط فقط، بل وفي الشرق الأوسط عموماً، وقد اتخذت هذه التوترات مظاهر عدة من بينها إرسال تركيا سفن الاستكشاف والتنقيب في منطقة مُتنازع عليها مع اليونان، ما أُنذر بنشوب مواجهة عسكرية كان من الممكن أن تتطور إلى حرب شاملة بين البلدين. ومن هنا ظهرت مجموعة من الدوافع التي تقف وراء ما تشهده منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من توترات، بعضها يرتبط بمظاهر آنية تطفو على السطح فتزيد توسيع رقعة التوتر، والبعض الآخر متوارٍ تتجدد تفاعلاته في حال تصاعدت الأزمات، والتي من بينها:

● طموحات تركيا الإقليمية ومصالحها في شرق المتوسط:

مع تزايد الدور التركي في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الهائلة لمصادر الطاقة في محاولة منها لتأمين حصتها من موارد المنطقة تخرجها من أزماتها الاقتصادية من جهة، وتحقق لها من جهة أخرى طموحاتها في التمدد في مناطق جديدة خروجاً مما تراه حصاراً في مناطق ساحلية ضيقة، بالإضافة إلى محاولة تأكيد حقوق لها في شرق المتوسط وفي الجزر اليونانية الواقعة قبالة ساحل بحر إيجه.

● الخلافات بين تركيا واليونان:

هناك مجموعة من الخلافات بين تركيا واليونان التي أسهمت في تصاعد التوتر في منطقة شرق المتوسط، يتعلق بعضها بقضايا قديمة، فيما يتعلق البعض الآخر بقضايا طفت على السطح حديثاً، ومنها الخلاف حول ثروات جزيرة قبرص، وكذلك الخلاف حول مجموعة من الجزر التي تسيطر عليها اليونان وتقع قبالة السواحل التركية، فضلاً عن الخلافات حول اللاجئين.

● انعكاسات التوتر في شرق البحر المتوسط على المنطقة:

تحمل التوترات في منطقة شرق المتوسط مجموعة من الانعكاسات على المنطقة، وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى بعض هذه الانعكاسات على النحو التالي:

(1) استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة لا سيما مع تمسك تركيا بمواقفها إزاء الأزمة؛ إذ من المرجح نشوب صراعات - ولو باردة - بين هذه الدول؛ فعلى سبيل المثال، رغم المساعي التي بذلها حلف شمال الأطلسي وألمانيا، والتي أثمرت اتفاق عودة المحادثات المتوقفة منذ عام 2016 بين أنقرة وأثينا للانعقاد مجدداً في إسطنبول، فإن التوتر ما لبث أن عاد مع إعلان اليونان في 3 أكتوبر 2020 إجراء مناورات عسكرية تتضمن تدريباً على الرماية في منطقتين شرق المتوسط في الفترة بين 6 و8 أكتوبر 2020.

(2) وسارعت تركيا في ظل هذه التطورات إلى إعلان إجراء تدريبات عسكرية في المكان والزمان نفسهما اللذين حددتهما اليونان، قائلة إن المنطقتين اللتين أعلنت أثينا إجراء تدريباتهما فيهما تقعان في مناطق الصلاحية البحرية التركية، على شواطئ ولاية أنطاليا جنوبي البلاد، وهو ما يشير بوضوح إلى استمرار الخلافات بين البلدين خاصة في ظل حالة انعدام الثقة بينهما، كما تظهر التصريحات من جانب المسؤولين في البلدين أثناء الأزمة، أن كل منهما لا يعول كثيراً على جدية الطرف الآخر في التهدئة وغير مستعد لتقديم تنازلات في موقفه على غرار ما حدث مع اليونان التي رفضت عرضاً قدمته ألمانيا لتركيا بانضمامها لمنتدى غاز المتوسط.

(3) محاولة روسيا تعزيز وجودها في الشرق الأوسط بصفة عامة وشرق المتوسط على وجه الخصوص، حيث عرضت المساعدة في المحادثات بين تركيا واليونان من أجل تطوير حوار بناء يهدف إلى حلول مقبولة للطرفين، وترى موسكو أن دخولها على خط التوتر في شرق البحر المتوسط يمنحها فرصة للتغلب على التضيق الذي تواجهه هناك من قبل قوات الناتو، وتقليل الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

(4) وتتخذ روسيا من مشروعات الغاز وسيلة لتعزيز مصالحها الاقتصادية مع تركيا، حيث وقّع البلدان على هامش مؤتمر الطاقة العالمي في إسطنبول في أكتوبر 2016 الاتفاقية الخاصة بمشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا.

(5) إعادة التموضع الأمريكي في شرق المتوسط، نتيجة إدراك الولايات المتحدة الأهمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة، الأمر الذي يستدعي حضورًا مكثفًا لها يواجه محاولات روسيا وبعض القوى الإقليمية بسط نفوذها في المنطقة، وشرعت واشنطن في اتخاذ خطوات عملية في هذا السياق، من أهمها العمل على تعزيز علاقاتها مع قبرص من خلال مجموعة من الإجراءات التي سبق الإشارة إليها، ومن أبرزها توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مركز جديد للأمن البري والبحري والموانئ جنوب قبرص، ورفع حظر السلاح على البلاد.

(6) ظهور تحالفات إقليمية جديدة محركها الغاز الطبيعي، خاصة مع تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، وتحوله إلى منظمة إقليمية، وكان المنتدى قد أرسى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط، بالإضافة إلى شروع بعض الدول التي تمتلك موارد للطاقة شرق المتوسط في توقيع اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي للأسواق القريبة.

● تشكيل التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية:

بناءً على ما تقدم، وفكرة تصاعد ملامح عدم الاستقرار وتهديد أمن الملاحة البحرية في المنطقة خلال السنوات الماضية وما لذلك من انعكاسات مباشرة على أمن الطاقة ليس في المنطقة فحسب بل على النطاق الدولي بشكل عام، ظهرت فكرة تشكيل تحالف عسكري دولي لحماية أمن الملاحة البحرية في الخليج العربي في يوليو 2019، حيث أعلن -آنذاك- رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جوزيف دانفورد، أن واشنطن تعمل على تشكيل هذا التحالف بهدف "حماية السفن التجارية وناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز وباب المندب، في بحر عمان والخليج العربي".

جاء ذلك في خضمّ عمليات استهداف لناقلات نفط في منطقة الخليج، ألقت الولايات المتحدة فيها باللوم على إيران. لكن طهران نفت مسؤوليتها عن تلك الهجمات وهددت واشنطن قائلة إن القواعد الأمريكية في المنطقة وحاملات الطائرات في الخليج تقع في مدى الصواريخ الإيرانية، وبموجب الخطة الأمريكية التي أعلن عنها دانفورد، تتولى الولايات المتحدة قيادة عمليات واسعة النطاق من المراقبة البحرية والاستطلاع، مع توفير سفن حربية لمهام القيادة والسيطرة، وفي المقابل، تقدم دول التحالف الأخرى سفنًا لتسيير دوريات بالقرب من سفن القيادة الأمريكية، ويشمل الجزء الثالث من المهمة أفرادًا من التحالف لمرافقة سفن بلادهم التجارية، وناقلات النفط التي تحمل أعلامها عبر المنطقة.

وتواصل مسؤولون أمريكيون من مستويات مختلفة، مع مسؤولين من 62 دولة لمناقشة إمكانية انضمامها للتحالف العسكري، غير أن التحالف العسكري الأمريكي لحماية أمن الملاحة لم يحظَ بترحيب رسمي واسع، إلا من بريطانيا وأستراليا والبحرين، وأخيرًا السعودية، كما أعلنت إسرائيل مشاركتها في التحالف بشكل استخباراتي، بحسب ما أعلنه وزير الخارجية كاتس إسرائيل أمام لجنة في الكنيست في أغسطس 2019.

أما على الصعيد الأوروبي، وخلافاً للموقف البريطاني، أعلنت ألمانيا أنها لا تفكر حالياً في المشاركة في التحالف العسكري الذي تسعى الولايات المتحدة لتشكيله، كما فضلت فرنسا التركيز على تحالف أوروبي لتنفيذ مهمة مشابهة، بعيداً عن قيادة واشنطن، ولا تزال الصين تدرس الخطة الأمريكية، مع ميلها أكثر لفكرة مرافقة أسطولها البحري لسفنها التجارية في الخليج، وهو موقف يتطابق مع ما قرره اليابان.

وأخيراً، على الرغم من التهديدات التي تواجه الأمن البحري في الوقت الراهن، وعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو "ثقتة في قدرة الولايات المتحدة على بناء تحالف بحري في الخليج على الرغم من الاستجابة الفاترة من الحلفاء الأوروبيين والآسيويين"، فإن هناك خمس صعوبات تواجه تأسيس تلك الآلية وتمثل فيما يلي:

(1) عدم وجود إجماع دولي بشأن المقترح الأمريكي والمتمثل في قيام كل بلد بتأمين مراقبة عسكرية لسفنه، في حين تتمثل مهمة الجيش الأمريكي في الرقابة الجوية وقيادة العمليات، فقد لوحظ أن الدول الأوروبية على الرغم من تهديد مصالحها من جانب إيران فإنها لا تزال ترفض أن تكون جزءاً من تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ضد إيران.

(2) تردد حلف شمال الأطلسي "الناتو" أن يكون جزءاً من ذلك التحالف، صحيح أن دول الحلف الرئيسية كان لها أثر فاعل خلال حرب الناقلات في الثمانينيات، فإن ذلك لم يكن من خلال الحلف كمنظمة وإنما من خلال ما عرف "بتحالف الراغبين"، كما أن تدخلات الحلف في الأزمات الدولية تظل مرتبطة بثلاثة أمور وهي إجماع كل أعضاء الحلف على ذلك التدخل كونه يمثل تهديداً مباشراً لمصالح دوله، ووجود قرارات دولية تميز التدخل، بالإضافة إلى طلب الأطراف المعنية بالأزمة ذلك التدخل لارتباط ذلك بإمكانية مساهمة تلك الأطراف في العمليات العسكرية.

(3) الفجوة بين المهددات وقدرات المواجهة، إذ إنه لا توجد لدى كل الدول الإمكانيات البحرية الكافية لمواجهة مهددات الأمن البحري والتي لا تحتزل في السفن، حيث إنه وفقاً للمقترح الأمريكي يتعين على الدول المشاركة في ذلك المقترح توفير سفن للقيام بدوريات بحرية، إلا أن المعضلة لا تكمن في ذلك بل في إمكانية توفير القوارب الحديثة الصغيرة المجهزة التي بإمكانها مواجهة تلك التهديدات، وضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن حلف الناتو واجه انتقادات عام 2008 عندما قرر المشاركة بقطع بحرية عالية التسليح لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن ضمن الجهود الدولية في هذا الشأن، حيث إن طبيعة تلك القطع لا تتناسب وقوارب القرصنة العالية التجهيز.

4) إن فكرة تأسيس التحالفات ذاتها ليست بالأمر الجديد لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي ومنها التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة لمحاربة "داعش" وتم إعلانه عام 2014 وضم حوالي 79 دولة، إلا أنه من شروط نجاح التحالفات وضوح المهمة وتحديد مساهمة الأطراف المعنية، فضلاً عن أهمية وجود أُسس لذلك التحالف سواء قانونية من خلال قرارات أممية، أو سياسية تتضمن وجود إرادة مشتركة وقناعات بمخاطر تلك التهديدات وحتمية مواجهتها.

5) ربما تلقي الانقسامات "الأمريكية-الأوروبية" بظلالها على تأسيس ذلك التحالف، حيث لوحظ أن الدول الأوروبية ربما يكون لديها الرغبة في الاضطلاع بالمهمة من خلال آلية أوروبية وليس ضمن الأسطول الخامس الأمريكي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن فلورانس بارلي وزيرة الجيوش الفرنسية قالت إن كلاً من «لندن وبرلين وباريس» تقوم «بتنسيق وسائلها ومشاركة المعلومات في الخليج لتعزيز الأمن البحري، لكن من دون نشر وسائل عسكرية إضافية» في منطقة الخليج العربي، بل لوحظ وجود انقسام داخل المنظومة الأوروبية ذاتها بهذا الشأن حيث أعلنت ألمانيا رفض المشاركة في تلك المهمة.

رابعاً: استمرار بُؤر الصراعات المسلحة العربية

❖ بُؤر الصراع في المنطقة:

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تشغل صدارة أقاليم العالم في كثافة وحدة الصراعات المسلحة في العالم، إذ ينطوي الإقليم ومحيطه الجغرافي على 8 من بين أكثر 10 صراعات حدة على مستوى العالم، خاصة في سورية، والعراق، واليمن، والسودان وفي محيطه الإفريقي في جنوب السودان، والصومال، وتحيط بهذه البؤر الصراعية دوائر مضطربة تضم صراعات أقل حدة، مثل الصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي"، وصراعات متوسطة الحدة، مثل الصراع الأهلي في ليبيا، والتوترات دون مستوى الصراع في مناطق متفرقة من الإقليم.

فعلى مدى عقد من الزمان، وفقاً لبعض تقارير البنك فتضاعفت نسبة سكان العالم الذين يعيشون على مقربة من الصراع إلى 3% تقريباً، ويعرّف هذا القرب على أنه حين يعيش الفرد على بعد 60 كيلومتراً من صراع رئيسي (25 وفاة أو أكثر مرتبطة بالمعارك وفقاً لقياس بعض البرنامج الخاصة بالبنك الدولي لبيانات الصراع) ويقاس هذا دون مراعاة لحدود البلد، لذلك فقد يؤثر أي صراع بالقرب من الحدود على أشخاص من كلا البلدين.

ويمكن تسليط الضوء كذلك على زيادة حادة في مدى التعرض للصراع بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من 6% عام 2007 إلى ما يقرب من 20% عام 2017، مع تسجيل زيادة حادة عام 2011، ومع استمرار الصراع والعنف في اليمن وسورية والعراق، فقد لا تثير هذه الإحصائية أي دهشة، لكنها تقدم تقييماً مثيراً للقلق عن مدى تعرّض سكان هذه البلدان كلهم تقريباً للصراع على مقربة من منازلهم.

علاوة على ذلك، فإن الآثار غير المباشرة للصراع على البلدان المجاورة في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والنزوح، فضلاً عن أوضاع الجغرافيا السياسية في المنطقة، تعني أن هذه الصراعات ربما يكون لها آثار بعيدة المدى على الرفاهة في المنطقة، ومع تعرّض المزيد من الناس للصراع، تصبح معالجة آثاره طويلة المدى متعددة الأجيال أكثر إلحاحاً، كما يمكن إعادة بناء البنية التحتية، لكن هناك حاجة إلى ضخ استثمارات منسقة طويلة الأجل لاستعادة رأس المال البشري والإمكانات الاقتصادية التي تعرضت للخطر.

❖ انعكاسات الربيع العربي على مفهوم الدولة:

بعد أن آلت أوضاع العديد من دول الربيع العربي إلى تفكيك البنية المؤسسية للدولة، وانحيار قوتها المركزية، واشتعال الحروب الأهلية في بعضها، كما أظهرت تلك الثورات مدى هشاشة وضعف العديد من المؤسسات في الدولة سواء أكانت خدمية أم إدارية أم أمنية، مما أدى إلى تصاعد معدلات العنف والفوضى، بل وحتى الاقتتال الأهلي والعشائري وجرائم العصابات. وما بين مؤيد لفكرة إرجاع تلك الظواهر للثورات العربية وما بين معارض يمكن الإشارة إلى الآتي:

- فسر الرفضون للثورات العربية اتهامهم لها بالمسؤولية عن تفكيك البنية المؤسسية للدولة الوطنية، بذريعة عدم نجاحها في توفير البديل القوي القادر على حفظ الدول، وضمان أمنها واستقرارها، بل أفضت إلى تمزيق نسيجها الداخلي، وأشعلت فتيل الاقتتال الأهلي، ما أحالها إلى بلاد مدمرة، تتطلب عملية إعادة بنائها أموالاً ضخمة، وعملاً مضنياً لعقود قادمة، بالتالي فإن من تداعيات الثورات العربية من وجهة نظرهم إضعاف دور الدولة المركزية في عدد من دول المنطقة كليبيا وسورية واليمن، وكذلك تزايد خسائر تلك الدول الاقتصادية عن تريليون دولار بحسب بعض التقارير الدولية وتُقدر أعداد اللاجئين والنازحين فيها بالملايين، وزادت أعداد القتلى عن مليون قتيل ومفقود وجريح، إضافة إلى ما لحق البنية التحتية من دمار هائل في تلك الدول، مع ارتفاع نسب البطالة والفقر إلى أرقام مضاعفة جداً.
- أما أنصار الثورات العربية يرون أن المسؤول المباشر عن كل تلك النتائج السلبية، والتداعيات يرجع إلى أنظمة الفساد والاستبداد، وقوى الثورة المضادة، وما دفعها إلى حشد جميع إمكاناتها وطاقاتها لمواجهة الربيع العربي، والسعي الدؤوب لإجهاض ثوراته الشعبية.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على ثورات الربيع العربي، وما تبعها من استمرار بُؤر الصراع المسلح وعدم الاستقرار في العديد من البلدان العربية، يمكن القول بأن عدم وجود خبرات كافية في إدارة مؤسسات الدولة، وتحقيق متطلبات التغيير بروح العصر وأدواته، وتصعيد قيادات فاسدة أكثر من القيادات في الأنظمة التي قامت الثورات عليها، فضلاً عن إخفاق الثورات العربية في تحويل شعارات الدولة المدنية والعدل والمساواة والديمقراطية، وهذا ناتج عن عدم خبرتها في الإدارة وضعفها في العلاقات، وغياب الرؤية الوطنية للتغيير، وعدم وجود سياسة واضحة لاحتواء مكونات المجتمع السياسية والمدنية، وهو ما يشير إلى إمكانية استمرار تلك البؤر والصراعات مصادر لعدم الاستقرار في المنطقة خلال الفترة القادمة، وخاصة أن معظم هذه الصراعات مستعصية على الحل على الأقل في المدى المتوسط.

خامساً: انعكاسات فيروس "كورونا" على المنطقة

❖ انتشار الفيروس: عجز المؤسسات الإقليمية على مواجهته

أثار الانتشار السريع لفيروس كورونا (كوفيد-19) العديد من التساؤلات وفتح المجال لضرورة فهم الأسباب في المرض والأوبئة وكيفية تعامل الدولة مع هذه الظواهر الصحية وأهمية قيام الدولة بصياغة إستراتيجية وقائية لمواجهة مثل هذا الانتشار وتداعياته على المجتمع على مختلف الأصعدة، فبالرغم من التقدم العلمي والنقلة العلمية والنوعية التي حدثت في القرن الماضي، حيث تم اكتشاف التطعيمات والأمصال والمضادات الحيوية، إلا أنه على مدار الثلاثين سنة الماضية زادت حالات تفشي الفيروسات، والتي كان آخرها وأخطرها فيروس كورونا المستجد، والتي أعلنت منظمة الصحة العالمية أواخر شهر يناير 2020 أن فيروس "كورونا" يمثل حالة طوارئ صحية عالمية، وفي مارس 2020 أعلنته وباء عالمياً.

فمع ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الصين حدثت مشاكل واضحة في سلاسل الإمداد العالمية، وازداد القلق حول إمكانية تسبب المشاكل الواقعة في إمدادات الصين من السلع الوسيطة والمنتجات النهائية في العرض العالمي، وقد أفضى انتشار الفيروس في أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل أسرع وأكثر كثافة إلى دفع العديد من الدول لاتخاذ تدابير مقيدة للحياة التجارية والاجتماعية، وقد رفعت الهزة في الطلب -والتي غذتها هذه القيود- من القلق حول النمو العالمي ملياً، وعند إضافة مناخ القلق الذي تسببت فيه قرارات البنك المركزي الأمريكي العاجلة بخفض سعر الفائدة، وذلك أمام توقعات المستثمرين التي تسوء أكثر وحرب أسعار النفط المشتعلة على جبهة "روسيا- السعودية" تكون الأسواق المالية قد عاشت أزمة حقيقية.

هذا وقد تغيرت الانعكاسات حول النمو الاقتصادي العالمي بشكل بالغ في أعقاب تلك التطورات، ففي السيناريو الأساسي الذي أعلنته منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير خفضت من توقعات النمو العالمي من 2.9% لـ 2.4%

كخسارة ناجمة عن الفيروس، وفي سيناريو المنظمة المتشائم تتوقع إمكانية تراجع النمو الاقتصادي العالمي حتى 1.5%، أما بنك التنمية الآسيوي فيقدر أن الكلفة الكلية للفيروس على الاقتصاد العالمي يمكن أن ترتفع إلى 347 مليار دولار (أي ما يقرب من 0.5% من الاقتصاد العالمي)، ومن المحتمل بقوة أن تتمدد الخسائر الناجمة عن الفيروس لتشمل عموم الاقتصاد وفي القلب منه قطاع الخدمات، وفي فترة يرتفع فيها الغموض كهذه الفترة يكون من المستحيل التنبؤ بالتكلفة ومقدار النمو بالنسبة للعام كله.

بالتالي فإن الأثر الاقتصادي المقدر لوباء كورونا أضحى أكثر خطورة من الأزمة المالية لعام 2008، وحتى الكساد الكبير، كما يمكن الإشارة إلى نقطة أخرى على درجة عالية من الأهمية في هذا الخصوص وهي المتعلقة بأن التوقعات الاقتصادية هي أيضاً سلبية على حد السواء، مثل سلاسل إمدادات بديلة والاضطرابات السياسية وأهتار الدول الهشة وتعميق المأساة الإنسانية في مناطق الصراع المختلفة خاصة في المنطقة، فضلاً عن موجات جديدة من الهجرة غير النظامية وصعود القومية الشعبية وانتشار التقنيات الرقمية.

وعلى الرغم من أنه تمت إدارة الوباء على المستوى المحلي، إلا أن تأثيره السليبي حول العالم بشكل عامّ وفي المنطقة على وجه الخصوص أدى إلى وصفه بأنه يعد أحد المعالم التاريخية بين المرحلتين الأولى والثانية من العولمة، خاصة أنه يمكن القول بأن النظام العالمي لما بعد الوباء لن يكون هو نفسه أو على أقل تقدير يمكن القول بأن النظام الدولي سيدخل فترة جديدة حيث التوزيع العالمي للقوة في ظل النطاق العالمي بين الولايات المتحدة والصين، وفي ظل عملية الحوكمة العالمية وهيكلتها سيعاد تشكيل النظام الدولي.

كما أن التأثير الجيوبوليتيكي لوباء كورونا هو "التسريع بدلاً من إعادة تشكيل التاريخ"، كما يفترض ريتشارد هاس، وبحسب الأخير فمن المتوقع أن يؤدي هذا الوباء إلى عصر عدم اليقين مثل الذي ساد في فترة ما بين الحربين بدلاً من التعاون بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعني إمكانية استمرار تراجع القيادة الأمريكية وزيادة إضعاف التعاون الدولي، وكذلك إمكانية تحويل العديد من الأنظمة السياسية إلى دول فاشلة وتعميق التنافس على القوى العظمى من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه سيكون لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أكبر تأثير على مستقبل النظام الدولي، وسيبدأ بينهما مرحلة جديدة من المنافسة متعددة الأبعاد بدلاً من التعاون خلال المرحلة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يمكن القول إن فيروس كورونا بانعكاساته المختلفة على مجالات عدة في المجتمع الدولي، أدى إلى طفرة تحويلية في المخاوف الأمنية، شجعت الدول على حماية قطاعاتها الإستراتيجية لتصبح مكتفية ذاتياً، ليس فقط فيما يتعلق بالقطاعات الصحية إلا أنه شمل قطاعات أخرى بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات ذات التقنية

العالية، أي أن حكومات مختلف الدول اضطرت إلى مضاعفة جهودها، لتأمين قدرات مؤسساتها الوطنية لمواجهة تلك الأزمة.

كما أظهرت الأزمة أيضاً تراجع دور بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي، بحيث اتسم تعامل دول هذا التكتل الإقليمي بالفردية والانعزالية في ظل أزمة كورونا، وواجهت أوروبا تحدياً كبيراً وخاصة مع تأثير أزمة بريكست، بحيث بدت مؤسسة الاتحاد في معزل عن رسم سياسة موحدة في ظل هذه الجائحة، فقد ضربت الأهداف التي أنشئ على إثرها هذا التكتل، بحيث أغلقت الحدود، وتعثر التنسيق المشترك، وبالموازاة تصاعدت موجة الأنانية القومية والاتهامات المتبادلة بين دوله، وقد أظهر وضع الاتحاد الأوروبي عدم التزام دوله بمبدأ التضامن، كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دوله، وتجلت غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصاً في مسألة إغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفيتش، هذه الأمور التي أظهرت انتهاء عصر التضامن الأوروبي.

لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها، دعامة الوحدة وذلك وسط غياب مظاهر التضامن والتعاون وانكفاء الدول ضمن حدودها، بحيث عمقت أزمة كورونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية للعام 2008 مروراً بأزمة اللاجئين وتداعيات البريكست وصولاً إلى الأزمة المتولدة عن جائحة وباء كورونا.

بحيث أعادت الأزمة إلى الدولة القومية كمالاً في وقت الأزمات الكبرى، كما عززت داخليا مساعي الشعبويين في أوروبا الراغبين في تفكيك الاتحاد، وخارجياً مراقبة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها روسيا والصين للتحويلات الجيوسياسية في القارة الأوروبية، والدفع باتجاه تغذية النزعة الانفصالية التفككية، بحيث رأى العديد من الخبراء أن المساعدات التي قدمتها كِلا الدولتين، على الرغم من تصنيفها ضمن الطابع الإنساني، إلا أنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية في سبيل تحقيق مصالحها عن طريق تقوية مكانتها داخل النظام الدولي.

هذه التداعيات من شأنها أن تلقي بظلالها مستقبلاً على محاولات الاتحاد لبناء قدراته "الأمنية-الدفاعية"، وترميم قطاعه الاقتصادية التي تكبدت خسائر كبيرة جراء هذه الجائحة، لذلك فلا سبيل لإعادة إحياء روح الاتحاد إلا عن طريق إعادة بناء وهيكله الرعاية الصحية والقطاع الاقتصادي عن طريق التضامن بين بلدانه للوصول إلى أوروبا جيوسياسية متكاملة ومتماسكة، وقد أثار الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي العديد من التساؤلات حول الغاية من هذا التكتل الإقليمي الذي كان ينظر له على أنه أكثر تحالف موحد وأكثر إستراتيجية ما فوق بنية الدولة في العالم.

ومن هنا يمكن القول، إن المؤسسات الدولية والإقليمية، عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وعدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر، وانحصر دورها على إلقاء الخطب وبعض المبادرات الصغيرة محدودة الأفق فضلاً عن بقائها رهينة ابتزازات من جانب الممولين والمناخين بها، لذلك، يجب أن تخلق جائحة كورونا أرضية خصبة لإصلاح المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف، وذلك لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للأزمات الدولية الفجائية.

❖ تأثير وباء "كورونا" على الشرق الأوسط:

بينما ينتشر وباء كورونا العالمي في الشرق الأوسط يبدأ الفيروس في زلزلة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة كما هو الحال في باقي العالم، وتبدو دول الشرق الأوسط وهي تواجه تحدياً ضخماً خاصة عبر أجهزة دولها الضعيفة واعتمادها على صادرات النفط، فالعراق وإيران - اللتان يعتمد جزء كبير من موازناهما على الدخل المحصل من صادرات النفط - ودول الخليج يواجهان أزمة اقتصادية حادة، فوتيرة الركود الاقتصادي العالمي التي أشعلها وباء كورونا خاصة مع انخفاض أسعار النفط وقد تدفع بميزانيات الدول المذكورة إلى وضع لا يمكن التحكم فيه، وبالنسبة لإيران حرصت السلطات الإيرانية على التهوين من خطر انتشار الفيروس في بدايته؛ لأنه تزامن مع انتخابات مجلس الشورى في 21 فبراير 2020، علاوة على استحضار تأثير العقوبات الأمريكية في انتشار الفيروس داخل إيران، نظراً للتداعيات السلبية، والتي قلصت من قدرة طهران على استيراد المستلزمات الطبية الخاصة بمواجهة الفيروس، فضلاً عن محاولة الحرس الثوري توظيف الجائحة لتعزيز دوره بعد إطلاقه حملة "الصحة والعلاج" التي هدفت إلى مكافحة انتشار الفيروس.

وعلى صعيد آخر كان من أبرز انعكاسات الفيروس في العديد من الدول العربية وقف الاحتجاجات في عدة دول عربية، وهي العراق ولبنان والجزائر.

لم تطرح جائحة "كوفيد-19" إشكالية التعاون الدولي على الصعيد الأوروبي فحسب، بل طرحته كإشكالية عالمية، عُدت الإشكاليات المتعلقة باللقاح أحد مظاهرها، مثل التنافس والصراع في إنتاج اللقاح، وإعلان الشركات بين شركات للأدوية وحكومات، بعضها ينتج والآخر يشارك بإجراء التجارب، وكذلك اتهامات القرصنة للحصول غير المشروع على بيانات ومعلومات مهمة تخص إنتاج اللقاحات. فضلاً عن إشكالية عدم العدالة في توزيع اللقاح.

وفيما يخص الصراعات المسلحة وانعكاسات فيروس كورونا عليها، فيمكن تحديد ثلاث خصائص عامة ميزتها خلال عام 2020، وهي استمرار الصراعات الداخلية، واتجاه معظم الصراعات العابرة للحدود للتهدة بصورة مرحلية، وتزايد أهمية دور ونفوذ الفاعلين المسلحين "العنيفين" من غير الدول في تحديد مستقبل الصراعات الدولية في ظل انشغال الحكومات

بمواجهة الوباء، بالإضافة إلى ما ستطرحة الجائحة على طبيعة وأشكال الصراعات، مثل احتمال تنامي أهمية السيطرة على الصناعات الطبية كإحدى قضايا الصراع الدولي، وتزايد أهمية الأسلحة البيولوجية في إدارة الصراعات الدولية. وقد أثر انتشار الفيروس - من جهة أخرى- في نشاط الدول المكونة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، في ظل سحب بعض الدول لقواتها الأمنية والعسكرية خشية انتشار الوباء بين الجنود من ناحية، ولتعزيز قواتها الداخلية التي تقوم ببعض المهام المدنية والاقتصادية بجانب الإجراءات الأمنية الداخلية من ناحية أخرى، وهو ما منح الفرصة لتنظيمي "داعش" و"القاعدة" لإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، بجانب توظيفهما للفيروس لاستقطاب عناصر جدد، أما انعكاسات الفيروس على بنية تنظيم "داعش"، فقد تباينت باختلاف الأفرع، ففيما تزايدت حالات إصابة عناصره في سورية والعراق واليمن وشرق آسيا، قلت احتمالات الإصابة في الساحل والصحراء، وغرب ووسط إفريقيا بفضل تركز عناصر التنظيم في مناطق صحراوية بعيدة عن الوجود السكاني الكثيف.

إذن، فإن أزمة انتشار "كوفيد-19" كان لها تداعيات على مستوى النظام الدولي وقواه الدولية والإقليمية، فمع صحة القول بأن النظام الدولي يمر منذ ما قبل الجائحة بمرحلة تغير عميق وسريع نحو التعددية، تفاعلت لتشكيلها قوى ظهرت لتبقى وتمارس أثرها تدريجياً، وعلى المدى الطويل، وقوى أخرى يمكن اعتبارها قصيرة المدى سريعة التغير، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تأثير مستقل للجائحة العالمية على النظام الدولي، حيث سيشهد العالم نزوعاً نحو السياسات الصناعية، والحماية التجارية من أجل معالجة واستيعاب صدمات الجائحة، وذلك لا يعني القضاء على العولمة والتجارة الدولية بقدر ما يعني إعادة تشكيلها، خاصة في ظل الاضطراب الذي لحق بسلاسل التوريد وشلل الصناعات بعد قرارات الإغلاق، ومعاناة دول من نقص المخزون والواردات، كما ستزداد القيود والتنافس وعمليات فك الارتباط بين الاقتصادين الأمريكي والصيني، بما لذلك من تداعيات عالمية بحسبانها أكبر اقتصادين في العالم.

المحور الثاني: رؤية استشرافية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط

وبعد استعراض أهمّ التحولات والتغيرات التي شهدتها المنطقة على مدار الأشهر الماضية، والتي يمكن وصفها بعدد من السمات أي بأنها تغيرات متسارعة أو بأنها تغيرات تكتيكية أو يمكن أن نطلق عليها بأنها تغيرات فجائية كأزمة انتشار فيروس "كورونا"، يمكن الانطلاق في هذا الجزء من التقرير إلى صياغة أهمّ المسارات المستقبلية المتوقعة لعدد من الملفات الأكثر إلحاحاً في المنطقة خلال السنوات القادمة.

الملف الأول: مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي، وأشكال التحالفات الجديدة المتوقعة

❖ واقع مضطرب وتحديات مختلفة:

يعرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه تكتل يمتد ليشمل مجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تهمّ ست دول تشترك في الروابط الثقافية والاجتماعية والجغرافية، تتعاون هذه الدول في بعض الأمور، وتتنافس على أمور أخرى، في أوقات التعاون، يصبح المجلس هيئة فعالة نسبياً، قادرة على حشد موارد مالية ضخمة لمواجهة التحديات المتعددة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في الآونة الأخيرة، ولكن عندما يكون أعضاؤه على حالة من التنافس تقل فاعلية وتأثير المجلس ودوره.

وفي ظل ما تعانيه الدول العربية من أزمات سياسية متصلة ومتلاحقة وبشكل متصاعد والذي جاء نتيجة لواقع أصبحت تعيشه تلك الدول نظراً لتغير القيم والمبادئ والأهداف، حيث أصبحت الأنظمة العربية تعتمد في تحالفاتها المحلية منها والإقليمية على كل ما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية، وذلك نتيجة انتقال تلك الأنظمة من أنظمة كانت تتوزع بين محوريّ ما يسمى المقاومة والممانعة وأنظمة الاعتدال إلى أنظمة العديد منها في حالة ارتهان وتبعية للعالم الغربي بشكل عامّ، وللجانب الأمريكي بشكل خاصّ.

إذن فإنّ الواقع الأمني المضطرب للدول العربية هو نتيجة حتمية لما تعيشه تلك الدول من أزمات، وهنا لا بد من التأكيد أنه لا يمكن الفصل ما بين أمن الخليج العربي والأمن العربي، فلكل منهما انعكاس على الآخر، بالتالي أصبحت دول الخليج العربي تواجه تحديات نابعة من أطماع إيرانية، وإنما نتيجة التداخلات أيضاً فيما بينها مع دول المنطقة التي تعيش الأزمات ومنها سورية واليمن وما تواجهه القضية الفلسطينية من تعقيدات، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات بفعل المقاربة مع ما يجري من تحولات ديمقراطية في المنطقة، وما تحمله تلك الديمقراطية من إفرات وانعكاسات، وكذلك ما أفرزته الأزمة الخليجية الأخيرة، وهنا يمكن الإشارة إلى نقطة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي تلك المتعلقة بمسألة التباين في وجهات النظر الخليجية نحو العديد من الملفات في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي، مما انعكس على درجة التعاون أو التنافس فيما بينهم.

بالتالي فإنّ فصول العلاقة ما بين الدول الخليجية لم تكن على وتيرة واحدة فقد اتخذت العلاقات حالات مد وجزر، وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية التي كانت تلقي بظلالها على تلك العلاقات، بدون استبعاد ضعف المحاولات ما بين النظم الحاكمة لتخطي هذه الأزمات لما يصبّ في مصلحة المنطقة وحرصاً على تشكيل واقع إقليمي جديد يراعي فيها نزع التوترات وتخفيف الضغوط الإقليمية باعتبار أن مجلس التعاون الخليجي هو أحد ركائز المنظومة العربية.

لذلك فإن المشاريع الأمنية التي كانت مطروحة في البيئة الإقليمية الخليجية بعد الانسحاب البريطاني كانت نابعة من تصورات كل من الدول الإقليمية لا تمثل تطلعات دول الخليج وشعوبها، فمن جانب كانت إيران تنادي بصيغة تكون على شكل معاهدة أمن جماعي في منطقة الخليج، أما السعودية فقد حددت صياغة الأمن الخليجي من منظور أمن شبه الجزيرة العربية أي أمن دول الخليج الست واليمن معاً، غير أن ما شهدته المنطقة من تحولات بدأت من قيام الثورة الإيرانية أحدثت خلافاً واضحاً في التوازنات والتحالفات في النظام الأمني الخليجي، مما دفع بعض دول المنطقة إلى تبني سياسات تحالفية مع القوى الخارجية على أمل الاستقواء بتلك القوى من أجل الوصول إلى صيغ توازن فيها ثقل بعضه البعض، وتلك تعد بداية مسار الأزمات التي مرت بها دول الخليج، وصولاً إلى الأزمات التي شهدتها المنطقة عقب ثورات الربيع العربي 2011، مما أشار إلى وجود دلائل بأن دول الخليج تبدو في طريقها للانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق ضمن إطار مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية إلى مرحلة البحث المنفرد عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض، ومن هنا يمكن الإشارة إلى عدد من الانعكاسات لتلك الأزمات على دول الخليج العربي بشكل عام وعلى دور مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، والتي من أهمها:

- وجهت التحديات والأزمات التي شهدتها منطقة الخليج خاصة الأزمة الخليجية الأخيرة ضربة لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك.
- التطورات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة بشكل عام تترافق مع تصاعد الأزمات الخليجية والتي تقود إلى نتائج عكسية لا تصب في مصلحة دول الخليج، بل المراد منها إضعاف دور بعض الدول الخليجية لصالح قوى إقليمية متواجدة على الساحة العربية (تركيا/إيران/إسرائيل)، خاصة أن لكل من هذه القوى الإقليمية مشروعها الخاص للتفوق الإقليمي.
- أظهرت الأزمات الخليجية بشكل واضح أن القواعد الأمريكية محدودة الفائدة وغير كافية لتأمين الحماية لدول المنطقة، بل إن تلك القواعد قد تحولت إلى أدوات ابتزاز سياسي للقوى الدولية مما دفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية والعمل على تنويع مصادر الحماية، الأمر الذي فتح المجال لبعض القوى الكبرى مثل الصين وروسيا وبعض القوى الإقليمية مثل تركيا لتعزيز وجودها في المنطقة.
- إن العلاقة بين دول الخليج في إطار مجلس التعاون الخليجي لا تؤطرها أرضية التعامل في ما بينها بصفتها دولاً مستقلة، بل تخضع لمنطق آخر مرتبط بثقل ونفوذ كل دولة من الدول الست، الأمر الذي قُوبل برفض بعض الدول داخل المجلس للتماهي مع المواقف والإستراتيجيات الجماعية التي تتحكم في صناعتها الدول الكبرى بالمجلس، في حين تسير دول أخرى هذه المواقف في الحدود التي تهم الأمن الجماعي أو التي تتقاطع فيها المصالح المشتركة في القضايا الداخلية والإقليمية.

❖ مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي المحتمل:

انطلاقاً مما سبق، يمكن الإشارة إلى عدد من السيناريوهات المحتملة والمتوقعة لمجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمس القادمة:

❖ السيناريو الأول: المحافظة على الوضع القائم (استمرار مجلس التعاون الخليجي) الأكثر ترجيحاً:

إن أي تجمع إقليمي أو شبه إقليمي يعتمد في نجاحه في مسيرته لتحقيق أهدافه بدرجة كبيرة على توافر النوايا الحسنة والإرادة السياسية الداعمة له، بالتالي فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار عمل مجلس التعاون الخليجي بشكله الحالي دون إدخال أي تعديلات أو تطوير على آلية عمله، ويكون الاستمرار فقط من أجل الحفاظ على التجمع الخليجي أمام الرأي العام الداخلي في المنطقة والخارجي.

❖ السيناريو الثاني: تطوير آلية عمل مجلس التعاون الخليجي: سيناريو يعتمد على مدى توافق إرادة الدول الأعضاء، ولذلك فهو مستبعد في تلك المرحلة:

يمكن القول بأن ركائز هذا السيناريو جاءت من خلال المصالحة الخليجية في اتفاق العلا الأخير، الذي يمكن أن يكون فرصة تاريخية نحو تطوير آليات مجلس التعاون الخليجي، والاتفاق حول آلية فض النزاع، سواء أكانت مؤسسة أم محكمة، وكذلك البحث والعمل في إمكانية تمكين الأمانة العامة للمجلس بحيث تتحول إلى دور قيادي، ويمكن أن يتحقق ذلك في حالة وجود إرادة سياسية نحو هذا التوجه، وأهمية تفعيل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج بحيث تكون أكثر حضوراً، وعدم الاكتفاء بأدوار سكرتارية محدودة، حيث إن الأمانة العامة هي التي تقود هذه المنظمة، ومن الواجب تفعيلها بشكل حقيقي وفعال، وهو ما يتوقف على إرادة الدول الأعضاء في المجلس، ولذلك فهو أحد السيناريوهات المستبعد حدوثها سواء في المدى المنظور أو المتوسط، نظراً لاستمرار وجود مساحات خلاف بين بعض الدول الخليجية سواء تجاه آليات عمل المجلس أم تجاه القضايا والملفات الإقليمية بشكل أوسع.

❖ السيناريو الثالث: إعادة صياغة خارطة تحالفات جديدة بالتوازي مع استمرار المجلس بشكله الحالي:

يمكن القول إن التحولات التي تشهدها المنطقة بشكل عام، وما شهدته بعض الدول الخليجية على مدار العام الماضي أو تحديداً منذ توقيع اتفاقيات التطبيع مع الجانب الإسرائيلي تشير إلى أن منطقة الخليج تسير نحو تحالفات إقليمية جديدة، لتأخذ الشكل التالي:

- تكون إسرائيل إحدى الركائز الأساسية في صياغة التحالفات المرتقبة، وهو ما أظهرته العديد من وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية في بعض التقارير التي أشارت فيها إلى أن موجة التطبيع ستشكل موجة شبيهة بالدومينو، وستنضم دول عربية

أخرى إليها، ومنها السعودية وسلطنة عمان، وهو ما ظهر في توجه الإمارات المتسارع نحو الجانب الإسرائيلي وتوقيع معها لعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصحية والأمنية، كما يتصدر الأمن اتفاق التطبيع الأخير وفق وثائق وتأكيدات إسرائيلية رسمية، إذ يمهد لتكثيف التعاون العسكري بين أبوظبي و"تل أبيب" خاصة في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي، كما تنص الوثيقة على أن اتفاق التطبيع يجعل من الممكن تعزيز تحالف عسكري بين "إسرائيل" دول الخليج (الإمارات، والسعودية، والبحرين)، فضلاً عن تكثيف التعاون بشأن أمن البحر الأحمر، وبالفعل هو ما صرح به وزير الأمن الإسرائيلي "بيني غانتس"، في شهر مارس 2021 حول إمكانية إقامة "ترتيب أممي خاص" مع دول خليجية.

- وفي المقابل، إمكانية أن يؤدي هذا الوضع الجديد إلى حدوث انقسامات واختلافات في التحالفات التقليدية كالتحالف بين مصر والإمارات، إذ يمكن أن تشكل تل أبيب جسراً برياً ما بين الدول العربية وأوروبا وهو ما سيعني تهميش قناة السويس الحيوية لنفوذ مصر واقتصادها، لا تُخفي إسرائيل مخططاتها المستقبلية في مد خطوط أنابيب للنفط ما بين ميناء "إيلات" و"عسقلان" من جهة ودول الخليج من جهة أخرى، وذلك بهدف تقليل التكاليف والمخاطر الناتجة عن تعرض ناقلات النفط للقرصنة أو الاعتداءات، كما وقعت إسرائيل والإمارات اتفاقاً يستهدف نقل نفط الخليج إلى أوروبا عبر خط أنابيب يربط بين ميناءي، إيلات على البحر الأحمر وعسقلان على البحر المتوسط، وحالياً يمر معظمه عبر قناة السويس وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تناقص حركة التجارة في قناة السويس بأكثر من 17%، وفي حال تنفيذ هذه المخططات، فإنها ستؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في الجغرافية السياسية للمنطقة بما يهدد مصالح مصر القومية ودورها في المنطقة ويكبدها خسائر مالية فادحة مع إزاحتها كمنافس رئيسي محتمل للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية، بالتالي تعد مصر من أهم الأطراف الخاسرة من خطوات التقارب الإسرائيلي الإماراتي على وجه التحديد، لما يعنيه ذلك من تراجع أكبر في دورها الإقليمي، وما لذلك من تداعيات مباشرة على الأمن القومي المصري، وهو ما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين كل من مصر من جهة والإمارات من جهة أخرى بصورة أكثر اتّضاحاً خلال المرحلة القادمة، وقد تدفع هذه التطورات بأن تعمل مصر على إرسال عدة رسائل إلى الجانب التركي من أجل تحسين العلاقات في الفترة القادمة، وهو ما ظهرت الكثير من بوادره خلال الأشهر القليلة الماضية بدءاً من تصريحات وزير الدفاع التركي حول أن احترام مصر للجرف القاري التركي خلال أنشطتها في المتوسط تطوّر مهم، وتأكيد في نفس السياق على القيم التاريخية والثقافية المشتركة مع مصر، وصولاً لتصريحات وزير الخارجية التركي حول لقاء نواب من الخارجية التركية مع نواب مع الخارجية المصرية لبحث تطور العلاقات في الفترة المقبلة وإمكانية تعيين سفراء.
- سعي بعض الأطراف الخليجية كالسعودية إلى تنسيق بعض الملفات التي تعد السعودية فيها ضلعاً رئيسياً كالملف اليمني واللبناني مع بعض أطراف القوى الإقليمية بعيداً عن تحالفاتها التقليدية سواء مع الإمارات أو مصر، وهو ما كشفت عنه العديد من المصادر الغربية عن إمكانية توصل الجانب السعودي والجانب الإيراني إلى حوار بناء بينهما، بعد سنوات من

القطيعة والتوتر السياسي، وذلك عقب إجراء مسؤولين إيرانيين وسعوديين محادثات في بغداد لمناقشة الملفات العالقة بين البلدين خلال شهر إبريل 2021، بما في ذلك الهجمات الأخيرة من قبل الحوثيين في اليمن ضد المواقع السعودية، حيث لعب رئيس الوزراء العراقي دورًا مهمًا في ترتيب اللقاء، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات الرئيسية، ومنها:

(1) أن هناك عددًا من العوامل قد تدفع إلى إمكانية نجاح هذا التقارب الحذر المشروط بين الجانب الإيراني والسعودي، في ظل الإخفاق الذي مُنيت به كل من طهران والرياض في تحقيق طموحاتهما الإقليمية، ما أوصلهما إلى طريق مسدود في معظم ملفات المنطقة، حيث كان أبرز إخفاقات السعودية وأعلىها تكلفة في اليمن، حيث كانت الرياض تتوقع نصرًا يكرس زعامتها في الشرق الأوسط، لكنها بدلاً من ذلك تورّطت في حرب يغذيها دعم إيران للحوثيين، فضلاً عن رغبة المملكة في حماية بنيتها التحتية النفطية في وجه هجمات الحوثيين التي تكثفت في الأشهر الأخيرة، وفي نفس الوقت، مُنيت إيران بإخفاقات في كل من العراق وسورية، فعلى الرغم من أن إيران ما تزال تتمتع بنفوذ ممتد في بغداد، إلا أن ذلك أثار حفيظة الداخل العراقي سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى بعض القوى السياسية، بالإضافة إلى تحوّل البلد إلى ساحة مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، مما يُدخل العراق في دائرة عدم الاستقرار الداخلي من جديد.

(2) تبدّل الأولويات العالمية والإقليمية للولايات المتحدة منذ مجيء إدارة بايدن، ففي مواجهة التحديات القادمة من الصين وروسيا، تعمل الولايات المتحدة على إعادة تقييم التوزيع العالمي لقدراتها العسكرية، وإعادة التفكير بمجمل الإستراتيجية التي تنتهجها، ويعكس هذا النمط من التفكير قرار رئيس الولايات المتحدة "جو بايدن" سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول الحادي عشر من سبتمبر 2021، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ترغب في تقليص وجودها العسكري في العراق ومنطقة الخليج، وقد يكون ذلك سببًا في رغبة إدارة "بايدن" في خفض التوترات مع إيران من خلال جولة المحادثات الجديدة وغير المباشرة حول صفقة النووي.

(3) تحوّل الجانب الإسرائيلي من حدوث أي انفراج محتمل في العلاقات "الإيرانية السعودية"، فإسرائيل لم تكفّ منذ عقود عن استخدام الخطر الإيراني وسيلة لتحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية، وأحرزت بعض النجاح في هذا المجال، حيث باتت تقييم علاقات دبلوماسية مع كل من البحرين والإمارات، إلا أن السعودية ما زالت تتمتع عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإذا ما خفت حدة الخصومة بين إيران والسعودية، فسوف تفقد إسرائيل ورقة مساومة في مساعيها لتمتين علاقاتها مع دول الخليج. ومع ذلك، وبالنظر إلى التبدل الذي يطرأ على الأولويات الأمريكية، بما في ذلك الرغبة في إعادة إحياء صفقة النووي مع إيران، قد تخلص الرياض إلى الاستنتاج بأنه سيكون من الأفضل لها التوصل إلى أسلوب للتعايش مع طهران، على الأقل خلال الفترة القادمة.

4) من غير المحتمل أن يتمكن حوار ناجح بين السعوديين والإيرانيين، والتوصل إلى تسوية بين البلدين وحدهما في التسريع بإنهاء الصراعات الحالية، وإن كانا سيسهمان في خفض حدتها وفي تحسين فرص التوصل إلى حلول لها.

● استمرار بعض الدول الخليجية في لعب أدوار إقليمية ملموسة خلال المرحلة القادمة، مع الوضع في الاعتبار إستراتيجية الخليج والذي أضحي لاعباً موثوقاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث حظيت دول مجلس التعاون بإدارة العديد من الملفات التي لا تُحسن القوى الدولية التعامل معها، ومن بين تلك الدول تأتي في المقدمة دولة قطر خاصة مع اختيار واشنطن للدوحة من أجل قيادة المفاوضات مع طالبان والتعامل مع حماس وإدارة غزة باعتبار قطر قادرة على إدارة هذه الملفات بكل فعالية.

الملف الثاني: مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء أزمات المنطقة

تعتبر جامعة الدول العربية إحدى أقدم المنظمات الإقليمية الدولية نشأة، حيث تزامن قيامها مع نهاية الحرب العالمية الثانية فكان تأسيسها على يد بعض الدول المستقلة آنذاك، كل هذا جعل من أسسها وفلسفتها ومنطلقاتها انعكاساً لظروف معينة سواء أكانت داخلية- الدول المؤسسة - أم خارجية - بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. تسعى المنظمات الإقليمية إلى تكريس إرادة الدول الأطراف في تحقيق أهداف مشتركة وتمثل في تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل المتكافئ، كما تعمل على العيش مع بعضها البعض في إطار السلم والأمن ومواجهة التهديدات الخارجية، كما تهدف إلى تحقيق هدفها الأسمى وهو الوحدة والاندماج في كتلة واحدة.

جامعة الدول العربية لها نفس أهداف المنظمات الإقليمية الأخرى، حيث إنها جاءت من - ولأجل - توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية- العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، نظرًا لما تمتلكه هذه الدول من مؤهلات وإمكانات التكامل الضرورية سواء منها الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية أو التاريخية الحضارية.

على الرغم من توفر الإمكانيات والمؤهلات التي تعزز تفعيل العمل المشترك في إطاره القومي، وعلى الرغم من طول التجربة والخبرة التي عاشتها الجامعة العربية في مختلف المجالات إلا أنها أخفقت في توحيد الصف العربي وتحقيق الوحدة المنشودة من قِبل الشعوب العربية، وهذا من خلال الواقع الذي تعيشه، وبقية عاجزة في حسم القضايا الحساسة التي يعيشها المواطن العربي سيما منها القضية الفلسطينية، وحتى رد العدوان على الدول الأعضاء- حالة العراق- وسورية مثلاً في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الذي تطبعه العولمة وما ينجر عنها من انعكاسات على العالم المتخلف، تزايدت الخطورة على

كينونة النظام الإقليمي العربي من جراء الخلافات والنزاعات ومظاهر التجزئة وموجات التغيير التي يشهدها العالم العربي إلخ، إنه في ظل تفكك الإرادة العربية وإحباط دور الجامعة العربية أساساً، وجب إعادة النظر في إشكالية إعادة تفعيل العمل العربي المشترك من خلال ضرورة القيام بإصلاح جامعة الدول العربية حتى تستجيب لمتطلبات الواقع العربي وتقويتها من أجل مجابهة التحديات.

ليس ثمة شك في أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتأثر بما أسفرت عنه ثورات الربيع العربي من آثار إيجابية وسلبية على السواء. وأن ما اتخذته الجامعة من إجراءات وما لم تتخذه منها في شأن هذه الثورات سينعكس على هذا المستقبل بشكل أساسي.

وإذا كانت الجامعة قد واجهت عدة أزمات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث عجزت منذ تأسيسها عن إنشاء كيان عربي متماسك وقوي قادر على الصمود في مواجهة الأزمات التي تعصف بالعلاقات بين الدول العربية، وذلك لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بميثاقها وطبيعة العلاقة بين الأعضاء، وطبيعة المصالح الإقليمية والدولية.. إلخ، وقد ساهمت هذه الأسباب في ضعف أداء جامعة الدول العربية، وساعدت في إفراغ ميثاقها من محتواه، مما أدى لحالة من التدهور والتبعثر في العلاقات العربية-العربية، بسبب طغيان الإرادة القطرية للدول الأعضاء على الإرادة العربية الجامعة والموحدة، مما انعكس على أدائها في معظم القضايا العربية الهامة.

وإذا كانت، كمنظمة إقليمية قد تعرضت لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، حيث لم يكف العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب انسحاب القوات الأمريكية منه حتى أقبل على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها، فقد تغير النظام المصري، ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري أجنبي فيها كان للجامعة دور فيه، بالإضافة إلى تغير النظام في تونس وترنح أنظمة أخرى من المرجح أن تسقط هي الأخرى كما في سورية، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان واقتطاع جزء هام من الوطن العربي، في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري، فإن هذا كله لا ينفي إمكانية إصلاح الجامعة والعمل على التغلب على ما يعترض عملها من معوقات، ومن هنا يمكن استعراض عدد من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل جامعة الدول العربية خلال الفترة القادمة:

❖ السيناريو الأول: بقاء (بقاء الجامعة على الوضع القائم):

واجهت جامعة الدول العربية عدة أزمات هامة متنوعة على صعيدها الداخلي والخارجي، حيث عجزت الجامعة العربية منذ تأسيسها عن إنشاء كيان عربي متماسك وقوي قادر على الصمود في مواجهة الأزمات التي تعصف بالعلاقات بين الدول العربية، وذلك لأسباب متعددة، منها ذاتية متعلقة بميثاقها وطبيعة الأعضاء، وطبيعة المصالح الإقليمية والدولية.. إلخ.

وعليه يمكن القول بأن جامعة الدول العربية ستبقى كما هي بوضعها القائم، خصوصاً أن ما يحدث الآن في النظام العربي غير مستقر وغير واضح، لأن أمر إصلاح جامعة الدول العربية مرهون بالاستقرار العربي الداخلي، ومن الملاحظ على مستوى أجهزة جامعة الدول العربية أنها ذات فعالية محدودة خاصة المتخصصة منها، وذلك لارتباط أنشطتها، برغبة أو عدم رغبة الحكومات الداعمة لها في تفعيل دورها، ومن هنا لا يمكن توقع أي تطوّر في ظل ما تعانيه الجامعة من عدد من المشكلات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص الموارد المادية والبشرية.
- إحجام بعض الدول عن دفع أنصبتها في الميزانية السنوية للجامعة، في إشارة واضحة إلى عدم الاهتمام بالجامعة والشعور بأن مستقبلها مرهّن بتغييرات كبرى جرت وتجرى في المنطقة، وأن القرارات لا تجدي ولغة الشجب لا تغني.
- مسألة تدوير منصب أمين عامّ جامعة الدول العربية تستحوذ أحياناً على تفكير وزارات الخارجية العربية على اعتبار أن الميثاق نص على أن يكون مقر الجامعة هو القاهرة، ولكنه لم ينص على أن يكون الأمين العام مصرياً.
- الاختلاف الواضح والصريح بين الدول العربية على إدارة ملفات المنطقة.

❖ السيناريو الثاني: يتمثل في الاتجاه إلى التجمعات العربية الفرعية:

فمما لا شك فيه أن ضعف جامعة الدول العربية وتأخرها في التعاطي مع التغيرات السياسية العربية الراهنة وخاصة حالتي اليمن والبحرين وعجزها في الحالة السورية قد أعطى انطباعاً أنها غير مؤهلة سياسياً من حيث الآليات والأدوات، حيث كانت هذه الأزمات كاشفة عن عجز تلك المؤسسة على الإدارة وحلحلة المشهد، وهو ما فتح المجال أمام مبادرات إقليمية ودولية عديدة في هذا الشأن، ومن ثم فقد تصاعد دور مجلس التعاون الخليجي في التغيرات السياسية العربية وخاصة في قضيتي "اليمن والبحرين"، في ظل الضعف والوهن الذي أصاب جامعة الدول العربية، وعليه فقد بدأ يبرز دوره بإسناد ودعم وتوجيه غربي في محاولة للحلول محل الجامعة، ومن ثم إحكام السيطرة على القرار السياسي العربي الرسمي من خلال احتواء دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية المستقبلية، وبالتالي تتضح الخطورة هنا من إمكانية انهيار جامعة الدول العربية واستبدالها بتجمع عربي فرعي آخر، قد يكون مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغاربي أو الاستجابة للمبادرة اليمنية التي تدعو لاتحاد عربي موسع أو غيرها من الأفكار ذات الصلة.

وفي نهاية المطاف يمكننا القول: إن الجامعة العربية تعاني قصوراً حقيقياً على جميع الأصعدة، وإنه لا بد من عملية الإصلاح، فأهم خطوة يمكن القيام بها هي ضرورة تعديل الميثاق؛ لأنه قاصر لعدة مبررات؛ أهمها أنه لم يعد يساير متطلبات وواقع النظام الإقليمي العربي والتحويلات الراهنة وتحديات النظام الدولي، كما أن تعديله سوف يغني الواقع عن المبررات التي

تحتكم إليها الدول عقب كل فشل، فهو الركيزة الأساسية التي يبني عليها العمل المشترك، حيث إنه من غير المعقول بناء نظام فعال، على نمط الاتحاد الأوروبي، والجامعة تعاني قصوراً هيكلياً يفتقر إلى سلطة ملزمة.

الملف الثالث: مستقبل القوى الإقليمية المختلفة في المنطقة: تقدّم وتراجع

❖ فيما يتعلق بمستقبل الدور التركي:

- سيشهد صعوداً في المرحلة القادمة في حال تمكنها من الحفاظ على استقرارها الداخلي بمختلف مستوياته، ومن ثمّ تعزيز توجهاتها الإقليمية، كما يفترض تعزيز تأثير النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران؛ بسبب تراجع نفوذ الدول العربية الإقليمية، وتوجيه سياستها لمواجهة التهديدات الداخلية، ويجب الإشارة إلى أن هذا الوضع يمثل امتداداً للأوضاع العربية قبل اندلاع الثورات العربية؛ حيث تراجع نفوذ الدول العربية، وهو ما أدى إلى زيادة النفوذ التركي.
- ولتحقيق هذا السيناريو لا بد من توافر عدة عوامل، من أهمها التنسيق والتعاون بين كل من تركيا والولايات المتحدة في ما يتعلق ببركاز سياسة تركيا الإقليمية، حيث إن تركيا تعد من الدول الحليفة للولايات المتحدة -حتى مع تباين الطرفين في عدد من النقاط والذي ظهر مؤخراً في العديد من المواقف خاصة مع إدانة إدارة بايدن الأخيرة لمذابح الأرمن عام 1915- وتعتمد عليها في تنفيذ أهدافها في المنطقة، ومن ثمّ فإن التعاون بينهما يمكن أن يسهم في تعزيز أنقرة لنفوذها الإقليمي، فضلاً عن استمرار تراجع النفوذ الإقليمي للدول العربية، وضعف النظام الإقليمي العربي.
- أحدثت عقيدة المسيرات التركية ثورة في مفهوم دمج المسيرات الهجومية في المعارك التقليدية، وأعطت تركيا قدرات إضافية من الناحية العسكرية ومساحة أكبر للمناورة على صعيد السياسة الخارجية، تركت تأثيراً إيجابياً على موقع ودور أنقرة في الإقليم، بما في ذلك في ليبيا التي حظيت خلال العام 2020 باهتمام متزايد من قبل تركيا، وكذلك أدى الدور التركي في سورية في عام 2020 إلى تثبيت الوضع إلى حدّ بعيد في إدلب وتقويض مخططات نظام الأسد وحلفائه لفرض الأمر الواقع في الميدان وعلى طاولة المفاوضات، وفي الربع الأخير من 2020، كانت المسيرات التركية تغير من معالم الصراع في جنوب القوقاز وتبدّل معادلة سادت على مدى حوالي 30 عاماً، حيث استطاعت أذربيجان بدعم تركي تحقيق نصر بين على أرمينيا بالرغم من الدعم السياسي الذي حظيت به الأخيرة من الولايات وفرنسا، والدعم العسكري المحدود خلال المعركة من روسيا وإيران. يتيح هذا الانتصار لأنقرة فرصة لكي تصبح لاعباً صاعداً في القوقاز ووسط آسيا، وهو أمر لا تحبذ طهران وموسكو.

● على الرغم مما تشهده العلاقات المصرية التركية، من تحسُّن ملحوظ، تمثَّل بتقارُب ظاهر، يعود إلى أمرين: أولهما التنسيق المصري التركي فيما يخص الملف الليبي، وهو الأمر الذي سمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا، والتخفيف من حدة الصراعات الدائرة منذ أعوام بين حكومة الوفاق في طرابلس وقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وثانيهما احترام القاهرة ترسيم الحدود التركية في منطقة الغاز في شرق المتوسط، بعد توقيع إسرائيل واليونان وقبرص اتفاقية مدَّ خطوط الغاز إلى أوروبا مع استثناء مصر منها، وقد ظهر هذا التحول في عدة أمور، في مقدمتها طلب الحكومة التركية ضبط لغة النقد ضدَّ النظام المصري في قنوات المعارضة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في تركيا، وتصريحات مسؤولين أتراك، منهم وزير الخارجية التركي، جاووش أوغلو، عن إمكانية التعاون مع مصر، وعقد اتفاقية لترسيم الحدود البحرية؛ إلا أن مستقبل العلاقة بين مصر وتركيا ما يزال غير واضح، فليس متوقعًا إحداث تغيير جذري سريع في خريطة تحالفات القوى القائمة في المنطقة منذ 2013، خصوصًا وأن هناك اختلافات واضحة في المصالح بين الإمارات، وهي أحد أعمدة هذا التحالف الحالي، وتركيا بشأن إدارة ملفات عديدة، منها الملفان، السوري والليبي.

● السيناريو الأكثر واقعية وجود تقارُب محدود بشأن عدد من الملفات، يتبادل فيها الطرفان المنافع، حتى حدوث تغيير جذري في إدارة كلٍ منهما، وهو ما قد يحدث بتغيير القيادة التركية في الانتخابات المقبلة مستبعد في المدى المتوسط نظرًا لإنجازات حزب العدالة والتنمية التركي في الداخل، أو حدوث تغيير في رأس السلطة المصرية لأي سبب من الأسباب، وقد يقتضي ذلك التصالح حدوث تعاون اقتصادي غير معلن، ضمَّ تركيا إلى اتفاقية ترسيم الحدود مع مصر، وتقارب سياسي وعسكري داخل ليبيا، في مقابل تنسيق مخبراتي فيما يخص ملف المعارضة المصرية في تركيا. وقد أشارت، أخيرًا، تصريحات لنائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين إبراهيم منير، إلى إمكانية عقد مفاوضات بين المعارضة المصرية في الخارج ونظام عبد الفتاح السيسي برعاية تركية، وهو الأمر الذي لا يُتصور حدوثه، إلا مع تعرض النظام المصري لمزيد من الضغوط الأميركية بشأن ملف حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقديم إدارة أردوغان تنازلات لتحقيق تقارب سياسي مع عدد من دول الجوار، في مقدمتها مصر وإسرائيل في ظل إدارة "بايدن".

❖ مستقبل الدور الإيراني:

● مع التطورات المتسارعة والمتغيرة الجارية في كل من إيران ودول المنطقة العربية، ومع تولي إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الحكم في يناير 2021، فإن المقاربة الأمثل لاستشراف مستقبل الوجود الإيراني تتمثل في تحديد أبرز المحددات التي قد تكون حاکمة له:

1) استقرار بيئة النظام الإيراني الداخلية، والذي يعد محددًا رئيسياً لاستقرار النظام ومستقبل الوجود الإيراني في المنطقة العربية، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو

2021، والتي من المتوقع أن يفوز فيها التيار المحافظ المتشدد في إيران، فضلاً عن تدهور الحالة الصحية للمرشد الأعلى الإيراني خامنئي وفتح المجال حول العديد من الأسماء لخلافته بعد وفاته، وما لذلك من آثار وانعكاسات مباشرة على الأمن والاستقرار الداخلي في إيران، المرشح لمزيد من التغييرات خلال الفترة المقبلة.

(2) زيادة عوامل التأثير في الحلفاء (الفصائل الشيعية والمؤسسات الحكومية في العراق وسورية ولبنان واليمن)، وإعادة هيكلة مكوناتهم بما يؤدي إلى إبعاد الشخصيات المتحفظة على تأثير الوجود والنفوذ الإيراني عن قرارات مكوناتها ويضمن ولاء تلك المكونات لإيران، إضافة إلى توريث حلفاء إيران بصراعات وعداوات مع مجتمعاتهم، تجعلهم محتاجين إلى استمرار التحالف معها.

(3) عقد اتفاقات سياسية وعسكرية مع الدول العربية التي يتمتع حلفاء إيران بنفوذ فيها، كالعراق وسورية وغيرها، بهدف منح الوجود العسكري الإيراني مشروعية تضمن وجوده في تلك الدول.

(4) التركيز على إقامة علاقات مع شخصيات وجهات غير شيعية لمحاولة التقليل من صفة العلاقات الطائفية وارتباط الوجود الإيراني بولاء بعض الشيعة العرب فقط، وتعتمد على التغيير الثقافي وشراء الولاءات وتوريثهم بأعمال عدائية تؤدي إلى ارتباط مصالحهم بإيران.

(5) تعزيز علاقة إيران مع شيعة دول الخليج، حيث يتوقع أن تحاول إيران إقلاق أمنها من خلال تحريض الشيعة ورفع سقف مطالبهم، واستغلال السياسات الاقتصادية الجديدة المعتمدة على الضرائب، وكذلك عدم تحقيق التحالف العربي الذي تقوده السعودية انتصاراً في اليمن ضد جماعة الحوثيين المتحالفة معها إيران.

(6) ومن جهة أخرى تحاول إيران استغلال تعدد الفاعلين الدوليين، وتركيزها على المؤثرين منهم في القرار الأمريكي، حيث تدفع أصدقاء الولايات المتحدة، وتحديداً الأوروبيين، للعودة إلى ما قبل الإجراءات التي فرضها الرئيس "ترامب"، ورفع العقوبات ولو تدريجياً، وهو ما يتناسب مع توجهات إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، ولكن تتباين التكاليف التي يمكن أن تقدمها إيران.

● ولذلك فمن المتوقع تواصل الوجود الإيراني في المنطقة خلال المرحلة القادمة، وإمكانية أن تؤدي عودة المفاوضات والتفاهم، ولو جزئياً، بين إيران وإدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" والدول الأوروبية، إلى رفع العقوبات الاقتصادية وانعكاسها على زيادة إنفاق إيران على مشاريعها المدنية والعسكرية، إضافة إلى تصديرها الاتفاق على أنه انتصار لها يعزز وجودها - ومن ضمنه العسكري - في الدول العربية الموجود فيها؛ العراق وسورية ولبنان وأجزاء من اليمن، وبعض مناطق دول الخليج العربية، إضافة إلى توسع أنشطتها الثقافية/ الطائفية والاقتصادية في دول عربية أخرى، وستحاول إيران التأثير في إدارة "بايدن" والدول الغربية، من خلال استغلال الامتصاص الدولي من سياسات "دونالد ترامب"، التي تسببت بتوتر علاقة

أمريكا مع العديد من الدول الحليفة لها، من أجل الحصول على بعض المكاسب لتعزيز مصالحها في المنطقة خلال الفترة القادمة، بما يدعم الدور الإقليمي الإيراني ويساعد على تحطيه أي إشكاليات سبق وأن تعرض لها خلال السنوات القليلة الماضية.

❖ فيما يتعلق بالدور المصري

يقوم الدور الإقليمي لأي دولة على أسباب عديدة، من ضمنها قوة السياسة الخارجية، وبنائها على أسس صحيحة تأخذ بعين الاعتبار قدرات هذه الدولة، وأوراق قوتها وضعفها، وإذا نظرنا إلى دول المنطقة، فلن نجد دولة تلعب دورًا إقليميًا إذا كانت سياستها الخارجية غير نشطة وغير متحركة بناء على تطورات الواقع، كما لا يمكن لأي دولة أن تنجح في سياساتها الخارجية إذا بنت هذه السياسة كلياً على عامل واحد مرتبط بسياساتها أو صراعاتها الداخلية، كما تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة -بلا شك- بالعوامل الداخلية، وتلعب المنافسة الحزبية والانتخابية أحياناً دوراً في صناعة السياسات الخارجية حتى في الدول الديمقراطية، ولكن هذه العوامل الداخلية تبقى عنصرًا هامشيًا في كثير من الأحيان، بل إن السياسات الخارجية التي تتعلق بالأمن القومي في هذه الدول تكون عادة سياسة غير مرتبطة بالصراعات الحزبية، كما أن تضخم تأثير الصراعات الداخلية على السياسة الخارجية عادة يضعف الدول ودورها الإقليمي أو الدولي.

وعلى الرغم مما تمتلكه الدولة المصرية من مؤهلات جيوسياسية، إلا أن مصر فقدت كثيرًا من وزنها الإقليمي خلال السنوات الماضية، وتراجعت عن لعب أدوار مهمة في ملفات الشرق الأوسط من جهة، وإفريقيا من جهة أخرى. كما شكّل تنامي الصراعات الإقليمية واحدًا من التحديات للسياسة المصرية، حيث صارت محاطة بعدد من الصراعات، منها ليبيا والسودان، ففي حالة ليبيا انخرطت مصر في الأزمة، لوقف تمدد حكمة الوفاق وضبط انتقال السلاح عبر الحدود، أما في حالة السودان، فلم تتمكن من بناء علاقات مستقرة مع الدولة، وكان يمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى عامل التنافس الدولي الذي كان له أثر واضح في تهميش الدور المصري، فرغم الأهمية الأمنية والاقتصادية، صار التعامل الدولي الخاص بليبيا يجري في عواصم غربية وفي بلدان عربية أخرى.

وفي سياق الخلاف على قضايا الغاز والطاقة في البحر المتوسط، تم استبعاد مصر أكثر من مرة من منتدى غاز شرق المتوسط، حيث سبق وأن وقّعت إسرائيل واليونان وقبرص (دون مصر التي تمتلك فائضًا كبيرًا في الكهرباء) 8 مارس 2021، اتفاقًا لتطوير كابل الكهرباء الرابط بين أوروبا وآسيا تحت سطح البحر، ليكون أعمق وأطول كابل كهرباء تحت الماء بالعالم، وقبل عام تم توقيع مشروع "إيست ميد" بين قبرص واليونان وإسرائيل في 3 يناير 2020، لمد أوروبا بالغاز (لم يضمّ مصر أيضًا)، وهو ما يحمل رسالة واضحة مفادها أن تلك التحركات موجهة لتركيا وهي تأتي في سياق التنافس الجيوسياسي في المنطقة بين تركيا والإمارات للحد من نفوذها وتمددتها، فضلًا عن رسالة أخرى غير تقليدية وموجهة لمصر

وتأتي في سياق تطور العلاقات بين القاهرة وأنقرة والاتجاه إلى التهدئة والتعاون في بعض الملفات، والتي ربما يكون على رأسها ترسيم الحدود البحرية، أي يمكن اعتبار تلك الخطوة بمثابة رسالة تحذيرية للجانب المصري بالتالي فهي رسالة موجهة للتأكيد على عدم ترحيب الجانب الإماراتي ومعها إسرائيل وقبرص واليونان بمسار العلاقات المصرية التركية في الوقت الحالي، والتأكيد على أن التحالف الموجه بالأساس ضد تركيا سيستمر حتى بدون وجود مصر.

وبشكل عام، من المتوقع أن تظل السياسة الخارجية المصرية متذبذبة وضعيفة التكيف مع التنافس الدولي الساعي لتشكيل النفوذ في الشرق الأوسط وحوض النيل والقرن الإفريقي، حيث تتبنى مصر سياسات قصيرة الأجل، كما وضح في تناؤلها لأزمة سد النهضة وقبلت، فعلياً، التنازل عن مبدأ الحقوق المكتسبة الذي اعتبرته أصلاً غير قابل للتفاوض، بشكل يعبر عن غياب إستراتيجية سياسية يكون بمقدورها تأمين المصالح المصرية.

بالتالي يمكن ملاحظة أن معظم التحركات الإقليمية تهدف إلى تهميش الميزة النسبية لموقع مصر الجغرافي، فمن جهة تعمل التحالفات على تعميق إلحاق مصر في السياسة الأوروبية والأمريكية، ومن جهة أخرى، تقلل من ميزة دخول مصر في تحالفات مع محيطها الإقليمي.

بالتالي فإن المؤشرات الحالية والمتوقعة تشير إلى استمرار تراجع الدور الإقليمي المصري خلال المرحلة القادمة، بل ستتسع كذلك مساحات الخلاف المصري الإماراتي مما يعرقل المساعي المصرية لتحسين إدائها على المستوى الإقليمي، خاصة مع اتفاق معظم القوى الدولية والإقليمية على أهمية بقاء الدولة المصرية ضعيفة، ولكن الحيلولة دون سقوطها بأي شكل من الأشكال لما لذلك من تداعيات على الأمن القومي العربي والأمن والاستقرار الدوليين بصورة أشمل.

المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة للمنطقة

إذن، وعقب البانوراما التي استعرضها التقرير في المحورين السابقين، حيث تناول المحور الأول استعراض وتحليل أهم التحولات والتغيرات التي شهدتها المنطقة وانعكاسات تلك التحولات على عدد من الملفات كما تم عرضها في المحور الثاني من التقرير، يمكن تسليط الضوء في المحور الأخير منه على السيناريوهات التي قد تشهد المنطقة خلال العقد القادم.

ويعتمد بناء السيناريوهات على التنبؤ بمستقبل الظاهرة انطلاقاً من التعرف على تاريخها وطبيعة التأثيرات المتبادلة لهذا التاريخ ومجموعة القوى التي شكلته والتي يحتمل أن تؤدي لتحول مساراتها المستقبلية، وبالتالي إمكانية الوقوف على طبيعة هذه المسارات، ودراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية، الأمر الذي من شأنه أن يكون عملاً توجيهياً أو إرشادياً لصانعي القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل، وبيان نوع التغيير المتوقع، وحدوده، ومتطلبات التعاطي معه.

وحتى تحقق الدراسات المستقبلية، عن طريق بناء السيناريوهات أهدافها، يجب أن تتصف هذه السيناريوهات بالاتساق الداخلي بين مكوناتها، وأن يكون عدد السيناريوهات محدودًا بحيث تتضح الاختلافات والتميزات فيما بينها، ولا تؤدي إلى قدر من الإرباك والالتباس في عمليات التحليل وعرض النتائج.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن استعراض عدد من السيناريوهات المحتملة، في التالي:

السيناريو الأول: تزايد رقعة عدم الاستقرار

من المرجح أن تشهد منطقة الشرق الأوسط تصاعداً في حدة الصراعات الداخلية، في ظل تعثر تسوية الصراعات، وتمدها خارج نطاق حدودها التقليدية باتجاه دول الجوار، وتصاعد أنماط الصراعات بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، وتعاوض مصالح أطراف الصراعات، بالإضافة إلى اشتعال بعض الصراعات منخفضة الكثافة نتيجة للمحفزات الداخلية والإقليمية، وتهديدات انتقام التنظيمات الإرهابية نتيجة فقدانها معقلها المركزية داخل بور الصراعات.

كما أن تنامي خطر الإرهاب أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان، وهو ما ترتب عليه تقليل فرص العمل، كما تواجه الدول العربية كذلك تحديات أخرى تهدد استقرار الإقليم، لعل أبرزها التوترات الأمنية في سورية وليبيا، واستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، وتدخلات الأخيرة في العديد من ملفات المنطقة، ومواجهة بعض الدول العربية للعديد من الأزمات الداخلية كلبنان والعراق.

وفي إطار هذا السيناريو سوف تواصل الولايات المتحدة وأوروبا التركيز على الأهمية العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ونتيجة لذلك سوف يتم الضغط بصورة متزايدة على بعض الأنظمة العربية، في جميع أنحاء المنطقة للامتثال لها بل قد يمتد الأمر إلى فرض سلسلة من العقوبات على الأنظمة التي ترفض الانصياع للإدارة الأمريكية في هذا الخصوص.

كما ستشهد المنطقة انطلاقاً من هذا السيناريو استمراراً للضعف النسبي للدور المصري في المنطقة، مما قد يفسح المجال أمام إسرائيل للاستفادة من هذا الضعف بفتح علاقات جديدة مع بعض دول المنطقة ومحاوله إسرائيل الترويج بفوائد مشاركة الدول العربية في مشاريع مشتركة معها خاصة في المجال التكنولوجي كالمشاريع المتعلقة بتحلية المياه والزراعة، فضلاً عن اتساع رقعة الخلاف بين الجانبين المصري والإماراتي على وجه الخصوص مما سيؤدي إلى توجُّه مصر بصورة ملحوظة نسبياً نحو الصين وروسيا.

كما ستعمل إسرائيل وفقاً لهذا السيناريو لاستهداف المزيد من المواقع النووية الإيرانية في "نطنز" و"أصفهان" و"فوردو"، وتزايد الممارسات الاستفزازية لإيران من أجل دفعها لاتخاذ بعض المواقف التصعيدية، مما يعرقل أي بوادر للتقارب الإيراني مع بعض الدول العربية والخليجية.

أما في حال إنشاء مشروع التنسيق الأمني الخليجي -الإمارات والبحرين والسعودية- الإسرائيلي بقيادة إسرائيل، فإن حالة الاستقرار في منطقة الخليج العربي قد تزداد سوءاً، وذلك لكون الحلف ينحصر في عدد من دول المنطقة في مواجهة دولة أخرى إقليمية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الاضطراب الأمني في المنطقة، نتيجة زيادة التحالفات العسكرية المتعارضة فيما بينها، وتضاعف الترقب العسكري لدول المنطقة إلى مستويات عالية بما يؤثر سلباً في خطط وميزانيات دول المنطقة التنموية والإنشائية.

أيضاً يمكن القول: إن تماهي الأدوار بين الولايات المتحدة وإسرائيل في إدارة الملف النووي بين طرف يمارس الدبلوماسية ولغة التفاوض، وآخر يهدد بخيار القوة والضربات العسكرية، يسهم في فرض نوع من الابتزاز الدبلوماسي لدول الخليج، والذي يفرض عليها في سبيل الدفاع عن أمنها واستقرار حدودها زيادة المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وربما أيضاً التفاعل مع المشروع الإسرائيلي وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري لمواجهة أي تصعيد عسكري إيراني في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، يمكن الإشارة إلى إمكانية تعرض السعودية وفقاً لهذا السيناريو إلى ملامح عدم الاستقرار الداخلي خاصة في حال وفاة الملك سلمان، وحدث بعض الخلافات داخل الأسرة الحاكمة في المرحلة التالية لهذا الحدث، فضلاً عن إمكانية عودة الاحتجاجات الشيعية في المناطق الشرقية ذات الغالبية الشيعية، وما لذلك من تداعيات على الأمن القومي السعودي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

السيناريو الثاني: ضبط إيقاع أزمات المنطقة

وفقاً لهذا السيناريو فإن الولايات المتحدة ستعود إلى دورها التقليدي كموازن خارجي، لتكون أحد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة في تلك المرحلة منع ظهور فراغ سلطة متبلور عن تقليص واشنطن لوجودها العسكري في المنطقة، لقطع الطريق أمام كل من الصين وروسيا ملء هذا الفراغ من ناحية، ومن ناحية أخرى ستعمل الولايات المتحدة على تشجيع الأطراف الإقليمية الفاعلة على حلّ تحدياتها الأمنية بأنفسهم، وهو ما قد يحقق بعض الفوائد الاقتصادية للجانب الأمريكي من خلال زيادة مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة.

أما على صعيد الأزمات والصراعات التي تشهدها المنطقة خلال المرحلة السابقة، فلا يزال الرهان صعباً على حدوث متغير فارق في الأزمات الإقليمية، لا سيما باتجاه تقدم التسويات المتعثرة، في ظل توجهات الفاعلين المحليين والإقليميين الراهنة، ووصولها إلى حد التوازن تقريباً لاعتبارات تتعلق بالمصالح المتبادلة بين الأطراف، بغض النظر عن مسارات الأزمات وتداعياتها على الشعوب، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية، كقاسم مشترك بين تلك الأزمات جميعاً، كما أن ثمة

اعتباراً آخر يتعلق بمحدودية أثر الانخراط الدولي في تلك الأزمات، إضافة إلى أن كافة جهود التسوية تُواجه بالتسويق والمماطلة، ولا تلقى اتفاقاً بين الفاعلين على اختلاف المستويات، وهو ما يشير إلى إمكانية استمرار مسار الأزمات بنفس الشكل السابق مع وجود ضبط واحتواء لهذه الأزمات من قِبل الفاعلين الدوليين والإقليميين ولتقليص عواقب استمرارها والعجز عن حلها مثلما يحدث في الأزمتهن السوربه واللبسه.

أما فمما ففعلق بمفاوضاء الالفافق النووي ففءو أنه من الصعب أن فبث الروح مجددًا فف الالفافق النووي بصفغه الأصلفه، ولذلك فإنه من المرفق أن ففجه الأنظار لإضافة بنوء جفءفه للالفافق السابق من أجل فقففء نسفه لسفاساء إفران الءارجهة والإقلفمهة فلال السنواء المقلبه، ففء فءرك إفران هفه الءقفهة، وهف فف ءاچه ماسة لرفع العقوباء عنها أو فءفففها على أقل فقءفر من أجل اءواء الغضب المءعمف الءاءلف فف إفران والءلولة ءون انفجاره، ولذلك قد فكون هناء ءفءار انءقالف ففءرط فلاله الطرفان فف ففاهماء وإءراءاء مءءوءة لءفض الفصعفء، وإءاءة بناء الفءة، والءفاظ على مسار الءبلوماسفه، وهو ما فطلق علىه "ءفنفس روس" فف هءا المسار بسفاسة "الأقل مقابل الأقل"، وقد فشمم منح إفران امفازاء اقءصاءفهة، لكنها أقل من فءففف العقوباء الءف نص علىه الفافق 2015، وذلك مقابل فوفف إفران، أو ربما فراءعها، عن سفاسة ءفض الالفزاماء النوويه، وبعزز هءا الءفران باءا فءركان ءجم الصعوباء والفءءءفاء بفرفق العوءة إلى الالفافق النووي بصورة فلقائفه، كما أنهما فف الوقت نفسه لا فرغبان فف المواءهة.

كما أنه من المرءء أن فشهد الفءرة القاءمه فبلورًا لفرفبباف أمنفه واضءه فف مءال الأمن البءرف، وذلك بالفشارة إلى عءء من المءفراف، من أبرزهاف فوفر العلافاف بفن فركفا والءول الأوروفبه بصفه عامه، وفرنسا ءاصة، والفف فعمل على الءفع فف فءاه مواءهه السفاساء الفركفه الموفره على المصالح الأوروفبه، ءاصة فف إقلفم شرق المءوسط، وهو ما قد فءفع بشكل أو بأءر فءو إفءاء فوافقاف إقلفمهة لن فرفقف لمسءوى الفءالف بفن بعض الءول فف المنطقه كالفقارب المصرف الفركف الءءر، ولكن من المرفق أن فعمل مصر فلال الفءرة المقلبه على فوسفع نطاق الءركه الإقلفمهة لها، من فلال مءولة ففء مءالاف للءركه جءفهة وإءارة الءلافاف وعءم مءل مءالاف الءركه مءءوءة أمامها فف المنطقه، ففء إن إءءى أبرز المشكلاء الفف واءهفها مصر فلال العقء الأءفر هو فكرة الاسءقءاب الءارجه الفف فعرضء لها مصر، وهو ما أءى إلى مءءوءه الءفراف ومءالاف الءركه، ومن فم ففء فف المرحله المقلبه إءاءة الانفءاء على كافة الأطراف، ولعل أبرز هفه الأطراف ففمئل فف الءزائر (إضافة إلى فركفا وإفران)، فهءا الانفءاء سوف فعزز من اسءاءة الءور الإقلفمف المصرف، وعءم الرضوخ لمءاولاف بعض الأطراف الإقلفمهة الفف فسعى إلى فءجم الءور المصرف فف المنطقه، فمئلاً الإمارات لا فسطففع الاسءغناء عن فقارءها مع مصر، لكنها فف الوقت نفسه لا فربب فف ففء المءال أمام فعزز الءور المصرف فف المنطقه.

ومما سبق يعد هذا السيناريو بكل ما يحمله من مؤشرات أو تهديدات للمنطقة إلا أنه الأكثر ترجيحًا خلال السنوات القادمة.

السيناريو الثالث: الانزلاق نحو الفوضى (مُستبعد لكنه مُحتمل)

يشير هذا السيناريو إلى أن الدول العربية ستواجه خلال السنوات القادمة العديد من التحدّيات فيما يتعلق بالبطالة والمشاركة السياسية، فضلاً عن تمدّد تهديد الإرهاب، وبرغم محاولات احتواء هذا الخطر الأخير، فإن نطاقه سيجعل الإقليم عالقاً في صراع ممتد، بما يؤجل أي عمليات إصلاح داخلية من منطلق الأسباب الأمنية. فالصراع والعنف الممتد في سورية ولبنان وإسرائيل والعراق واليمن لن يمنع التكامل الإقليمي فقط، بل يعوق أيضاً التنمية الاقتصادية على نطاق واسع داخل المنطقة.

ووفقاً لهذا السيناريو فستتصاعد التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة، خاصة في العراق، وسورية، ولبنان، والتي قد تزيد من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي على أساس طائفي، مع احتمالية استمرار الصراع، وسيحقق الأكراد أكبر مكاسب من الصراع الطائفي في المنطقة. وفي إطار هذا الاحتمال سيدخل أيضاً هدف تقسيم تركيا، أو سيكون الهدف التالي تقسيم تركيا، من خلال استخدام المنظمات الإرهابية، إلى جانب بعض التدخلات الصريحة من أدوات النظام العالمي، وهذا الاحتمال من شأنه تعميق الفوضى بهذا الحجم في المنطقة، وتصفية ما تبقى من الشرق الأوسط.

كما يقوم هذا المشهد على فرضية مفادها تزايد الفوضى بسبب حالة توجُّه المنطقة إلى مزيد من التحالفات فإن المنطقة تتجه نحو الاضطراب والفوضى الإقليمية نتيجة ولادة أحلاف مناهضة للتحالفات الناشئة، وربما قد تصل إلى نشوب حرب إقليمية، وفي ظل هذا المشهد فإن المنطقة سوف تتجه إلى مزيد من الانقسامات وحالة من الفوضى بسبب المحاور التي تمخّضت عن حالة التحالفات الناشئة، والتي قد تكون قائمة على أساس مذهبي اثنيّ أو على أساس المحاور الدولية، وبالتالي ستستمر دول المنطقة بالتفتت، حيث ستسعى بعض دول المنطقة في هذه الحالة كالسعودية نتيجة الضغوطات المتواصلة عليها وللتخفيف عنها فتلجأ لاستخدام بعض الأوراق في المنطقة والمؤثرة، ففي ظل الموقف الإيراني الداعم للرئيس السوري بتحريك بعض الأوراق لديها للتخفيف عن حجم الضغوط وربما فتح جبهة داخل إيران عبّرَ توظيف البُعد القومي بالنسبة لعرب الأحواز في إيران للقيام باحتجاجات، مما لها تأثيرات سلبية على الداخل الإيراني ونهج سياسة تصعيدية تجاه إيران وحلفائها من غير الفاعلين في العراق أو لبنان أو في المسألة السورية من خلال تصعيد العنف في سورية، والسعي نحو دعم تشكيل دويلات قائمة على أساس اثنيّ بهدف إضعاف النظام السوري وتشكيل حلقة توتّر محيطية بإيران مما يدفع بالأخيرة

لاتخاذ إجراءات مضادة للتحركات السعودية، وبالتالي الدخول في صراع وفوضى إقليمية أو نشوب حروب بالوكالة تشترك بها الأطراف الإقليمية الفاعلة قد تجر بها قُوى عظمى للصراع.

هذا السيناريو قد يكون مُستبعدًا بالنظر لعدم رغبة المحاور الإقليمية القائمة بمزيد من التصعيد خاصة السعودية وحلفاءها ضد إيران وحلفائها، ورغبتها بالخوض في تنافس غير صفري بما يحقق مصالح الأطراف المتصارعة، فضلاً عن ذلك لا ترغب السعودية في تشكيل حلقة تؤثر محيطاً بها سواء في العراق أو اليمن وتنعكس على وضعها الداخلي في ظل التغييرات في السلطة الحاكمة واستمرار المطالبات بمزيد من الحقوق والحريات، وهو ما تشاطره إيران معها لا سيما ووجود إجماع إقليمي بمحاربة التطرف والإرهاب وعدم التصعيد ومحاولة التقريب في وجهات النظر ما بين القوى الإقليمية.

الخاتمة

إن المشهد السياسي القائم في المنطقة مشهد متحرك يحمل الكثير من الفرص والتحديات لمختلف الأطراف، ولا يتمتع فيه أي طرف بالسيادة والتحكم على وجه الإجمال، ولذلك فإن الأفق الإستراتيجي والأبعاد الإستراتيجية للمشهد لا تزال تحاول تشكيل روافع لها، كلٌّ من موقفه ووفق برنامجه.

كما يعد الاتجاه نحو الاستمرار في الصراع رهاناً على تغيير تحالفات، وتراجع أطراف واستنزاف أطراف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب عند الوصول إلى طاولة الحوار، كما هو الحال في ليبيا وفلسطين واليمن وسورية، ويعد من أبرز الاتجاهات للمشهد السياسي بأدواته العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تدخّلات إقليمية تتقاسم الأدوار والمصالح لتحقيق أكبر قدر من مصالح كل منها مع توفير بيئة إقليمية جديدة ربما تُرشح لها وتعمل عليها بعض القُوى الإقليمية.